

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون - تيارت-

ميدان: علوم اقتصادية، تجارية وعلوم
التسيير
شعبة: علوم التسيير
تخصص: ادارة مالية



كلية: العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم
التسيير
قسم: علوم التسيير

مذكرة مقدمة لأستكمال متطلبات بين سهاده

الماستر

من إعداد الطالبتين:

لزررق فريال
موجار أمينة

تحت عنوان:

أثر سعر الصرف في تحسين وضع الميزان التجاري

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

نويست علما امام اللجنة المحويه من:

رئيسا	(استاذ محاضر أ) جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. محمد شداد
مشرفا و مقررا	(استاذ محاضر أ) جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. شريف محمد.
مناقشا	(استاذ محاضر أ) جامعة ابن خلدون تيارت)	أ. بلخير محمد.

السنة الجامعية : 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ
وَالَّذِي يُضَوِّبُ الْمَوْتِ

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر أول وأخيرا

لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و العرفان و خالص التقدير والاحترام للدكتور {شريف محمد} الذي كان خطوة بخطوة في هذا العمل حتى اكتمال في صورته من خلال نصائحه و توجيهاته وإلى كل من قدم لي يد العون في إنجاز هذا العمل كما أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى أعضاء لجنة الموقرة على قبولها وعلى كل ملاحظاتهم القيمة وإثرها من جوانبها.



إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

بعد مسيرة دامت لسنوات والتي حملت في طياتها الكثير من الصعوبات والتعب، ها أنا اليوم أفف على عتبة نهايتها على عتبة تخرجي أرفع قبعتي بكل فخر وسرور أطف ثمار تعبي لتمحي مشقة سنوات. الحمد لله قبل أن ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا أهدي هذا العمل إلى أول رجل من أحبي و زين إسمي بأجمل الألقاب ليبقى معي حتى موتي ،ومن سعى ليزرع السعادة داخلي ويرسم إبتسامتي وإلى من غرس روعي مكارم الأخلاق داعمي الأول و لسندي وقوتي وملجأي بعد الله ، إلى فخري { أبي }
والتي من جعل الجنة تحت أقدامها والتي إحتضنتني بقلبها قبل يدها ولا يكتمل شيء إلا بدعائها ، إلى الشمعة المضيئة في الليالي المظلمة وسر سعادتي ومصدر قوتي وإلى ضلعي الثابت { أمي } وإلى ينابيع أرتوي بها وخيرة أيامي { إخوتي } والذي وهبني الله السعادة والجمال عندما منحني أختا { إبراهيم }

وإلى من اتى به الله في زحام العمر صدفة كانت لتكون غير البقية مصدر أمان و نبع الحنان بعد أمي ومن شدت ظهري وكانت وقت الضعف قوتي { مجدد حنان }
وإلى رفيقات دربي وأنسات وحدتي ومن همهم أمري والذي وجودهم في حياتي دعوة إستجابت لي في ليلة كنت أتمنى فيها السعادة و الذي ما أجمل ما أعطتني الجامعة صحبتهم { موساوي فاطمة ، طالب فاطمة الزهراء ، قطاي أمينة ، سي جيلاني حنان }
وإلى الخطوة الأولى والخطوة ما قبل الأخيرة في إنجاز هذا العمل ومن كان بي خيرا { موجار أمينة }
وإلى كل عائلتي والأحباب والأصدقاء
وأهدي هذا التخرج إلى من أرادو بي شرا وسقوطا فخييب الله ظنهم وزادني قوة
فالحمد لله على الختام

لزرع فريال





إهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
أهدي هذا العمل إلى:

من كلكه الله بالهيبة و الوقار.... إلى من علمني العطاء بدون انتظار
إلى من أجمل اسمه بكل افتخار..... والدي العزيز
وإلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب إلى بسملة الحياة و سر الوجود إلى من كان دعائها سر
نجاحي حنانها بلسم جراحي إلى أعلى من روعي ست الحبايب أمي الحبيبة
إلى الإخوة و الأخوات ، إلى من تحلو بالإخاء و تميزوا بالوفاء و العطاء
إلى ينابيع الصدق الصافي إلى من معهم سعدت ، و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة
سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير صديقاتي عكرمي سعاد ، بوغدو كريمة ، سافر مريم
إلى رفيقتي في مساري العلمي عزيزتي الغالية لزررق فريال
إلى كل من يعرفني من قريب او بعيد
موجار أمينة



الشكر

الإهداء

فهرس المحتويات

قائمة الأشكال والجداول

أ-ج	مقدمة	1
1	الفصل الأول الاطار النظري لسعر الصرف والميزان التجاري	1
- 3	المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف	- 3
- 3	المطلب الأول:مدخل لسعر الصرف	- 3
- 4	المطلب الثاني: نظريات محددة لسعر الصرف	- 4
- 7	المطلب الثالث : النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف	- 7
- 9	المبحث الثاني :عموميات حول الميزان التجاري	- 9
- 9	المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات	- 9
- 10	المطلب الثاني : عموميات حول الميزان التجاري	- 10
- 15	المطلب الثالث : الأسباب و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري	- 15
- 41	خلاصة الفصل الاول	- 41
- 5	الفصل الثاني تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2000-2022)	- 5
- 27	المبحث الأول : دراسة تحليلية لمؤشرات سعر الصرف والميزان التجاري	- 27
- 27	المطلب الاول : وسيتم عرض ووصف تطورات كل من مؤشري سعر الصرف و احتياطي الصرف	- 27
- 29	المطلب الثاني:دراسة تحليلية للميزان التجاري	- 29
- 32	المطلب الثالث:الجزائر و تعاملاتها الدولية:	- 32
- 36	المبحث الثاني :دراسة قياسية لاثر سعر الصرف على الميزان التجاري	- 36
- 36	المطلب الأول : ماهية الإقتصاد القياسي	- 36
- 41	المطلب الثاني: تقييم سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري (2000-2023)	- 41
- 41	خلاصة الفصل الثاني	- 41
- 41	الخاتمة	- 41
- 41	الملاحق	- 41
- 41	المصادر والمراجع	- 41
- 41	الملخص	- 41

قائمة الاشكال والجداول

- رسم توضيحي 1 تغيرات سعر الصرف دينار بالدولار الأمريكي **Error! Bookmark not defined.**
- رسم توضيحي 2 تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الأورو 29
- رسم توضيحي 3 احتياطي سعر صرف بالدولار الأمريكي **Error! Bookmark not defined.**
- رسم توضيحي 4 الميزان التجاري بالدولار الأمريكي 31
- رسم توضيحي 5 صادرات الجزائر بالدولار الأمريكي **Error! Bookmark not defined.**
- رسم توضيحي 6 واردات الجزائر بالدولار الأمريكي **Error! Bookmark not defined.**
- رسم توضيحي 7 الدول التي تستورد منها الجزائر 35
- رسم توضيحي 8 الدول التي تصدر إليها الجزائر 36
- رسم توضيحي 9 تركيبة الصادرات الأخرى للجزائر **Error! Bookmark not defined.**
- رسم توضيحي 10 تركيبة الواردات الجزائرية 38

قائمة الجداول

- جدول 1 تغيرات سعر الصرف بالدولار الأمريكي و الأورو - 60 -
- جدول 2 الميزان التجاري - 60 -
- جدول 3 احتياطي سعر الصرف - 61 -
- جدول 4 الدول التي تستورد منها الجزائر - 63 -
- جدول 5 الدول التي تصدر إليها الجزائر - 64 -
- جدول 6 تركيبة صادرات الجزائر - 65 -
- جدول 7 واردات الجزائر - 65 -

مقدمة

يشهد العالم تطورات متتالية في شتى المجالات لا سيما الاقتصادية منها و لمواكبة هذه التطورات فهو يتعامل مع مختلف دول العالم و باعتبار أن لكل دولة عملتها الخاصة بها فهو يقوم بإجراء تحويلات للعملة وهو ما يعرف بسعر الصرف و عليه فان سعر الصرف هو أداة ربط بين اقتصاد الدولة واقتصاديات العالم .

ولدراسة أي دولة من الناحية الاقتصادية فانه يتم التطرق الى الميزان التجاري فهو أداة من أدوات التحليل المالي اذ يعطي صورة واضحة عن المركز المالي للدولة باعتباره أحد مكونات ميزان المدفوعات.

وباعتبار سعر الصرف المرآة التي ينعكس عليها المركز المالي للدولة من خلال العلاقة بين الصادرات والواردات التي هي الأساس الذي يقوم عليه الميزان التجاري فان موضوع سعر الصرف والميزان التجاري من المواضيع الاقتصادية المهمة حيث عرفت الآونة الأخيرة اهتمام متزايد بدراسة العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والميزان التجاري.

الإشكالية:

مما سبق يمكن صياغة و طرح الإشكالية العامة على النحو التالي:
ما مدى تأثير سعر الصرف في تحسين وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2022؟
و للإجابة على التساؤل العام تطرقنا الى التساؤلات الفرعية وهي كالتالي
- ما انعكاسات سعر الصرف على الميزان التجاري في الاجل الطويل؟
- ما الحدود الزمنية لاسترجاع التوازن في الميزان التجاري؟
فرضيات الدراسة :

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتساؤلات قمنا بوضع مجموعة من الفرضيات الأساسية وهي:

- يؤثر سعر الصرف بصفة عكسية وتأثير متوسط في الاجل الطويل
- يستعيد الميزان التجاري التوازن بعد دورية تحقيق فائض

أهداف وأهمية الدراسة

تهدف الدراسة الى تحديد مفاهيم سعر الصرف و الميزان التجاري و يتجلى الهدف الأساسي لهذه الاطروحة في دراسة مدى تأثير سعر الصرف على تحسين وضعية الميزان التجاري .
أسباب اختيار الموضوع : تنوعت الاسباب ما بين ذاتية و موضوعية
ا- الأسباب الذاتية

- تدرج موضوع الدراسة في طبيعة تخصصنا الادارة المالية .
- الرغبة الشخصية في تطوير معارفنا ومكاسبنا العلمية حول المبادلات الدولية.
ب- الأسباب الموضوعية :

- أهمية سعر الصرف في الاقتصاد الوطني و دوره في العلاقات الخارجية .
- المكانة الهامة التي يحتلها الميزان التجاري في الاقتصاد.
- قلة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع .
- المساهمة في المجال العلمي بمراجع تفيد الطالب مستقبلا .

حدود الدراسة

الحد الزمني

تمتد فترة الدراسة لهذا الموضوع ما بين 2000-2022 حيث تميزت الألفية بظهور عملة أوروبية موحدة وهي الأورو وتعتبر سنة 2022 التعافي من الأزمة العالمية التي شهدها العالم و هي مرض الكوفيد .

الحد المكاني

الجزائر باعتبارها تعمل جاهدة على تحسين وضعية الميزان التجاري .

منهجية الدراسة

من خلال دراستنا تم اعتماد المنهج الوصفي للإحاطة بكل من سعر الصرف والميزان التجاري نظريا ، كما تم استعمال المنهج التحليلي بالإضافة الى الاستعانة بالدراسة القياسية .

الدراسات السابقة

حضي موضوع سعر الصرف و الميزان التجاري باهتمام من قبل الباحثين و الاقتصاديين وفيما يلي سوف نستعرض بعض هذه الدراسات .

الدراسة الاولى

دوحة سلمى : أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها دراسة حالة الجزائر أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم تجارية تخصص تجارة دولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير بسكرة 2014-2015 هدفت الدراسة الى معرفة أثر سعر الصرف على توازن الميزان التجاري ، لتخرج بنتيجة أن سياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الجزائر لم تؤدي الى تحسين مباشر على الميزان التجاري و التوازن الخارجي باعتبار أن هذا الأخير غير حساس على المدى القصير لتغيرات أسعار الصرف .

الدراسة الثانية :

عبد العزيز برنه : تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2014 أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تجارة و مالية دولية ورقلة 2015-2016 كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير هدفت الدراسة الى معرفة العلاقة بين تغيرات سعر صرف الدينار و الدولار بالنسبة للأورو و الميزان التجاري الجزائري، لتخرج الدراسة بنتيجة أن ارتفاع الأورو مقارنة بالدولار يؤدي الى ارتفاع قيمة الواردات الجزائرية خاصة الواردات التي تكون مصدرها الاتحاد الأوربي في ظل بقاء تسديد الواردات بعملة مختلفة عن فاتورة الصادرات فان ذلك يؤثر سلبا على الميزان التجاري و بالتالي تآكل الاحتياطات الرسمية من الصرف الأجنبي و عليه فان ارتفاع سعر صرف الدولار و تخفيض سعر صرف الأورو هو في صالح الميزان التجاري و صالح الجزائر ككل .

صعوبات الدراسة

- قلة المراجع المتعلقة بالميزان التجاري .

- صعوبة الحصول على الاحصائيات خاصة الحديثة منها .

هيكل الدراسة :

من أجل الاجابة على الاشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين.

تناول الفصل الأول أهم المفاهيم العامة المتعلقة بكل من سعر الصرف و الميزان التجاري والعلاقة بينهما.

أما الفصل الثاني فتطرقنا الى دراسة تحليلية وتطبيقية بتحليل كل من احتياطي سعر الصرف وتغيراته اضافة الى تحليل بنية كل من الواردات والصادرات أما الدراسة القياسية فتناولنا أثر سعر الصرف بالدولار الأمريكي والأورو على الميزان التجاري الجزائري .

الفصل الأول

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان
التجاري

يعتبر سعر الصرف أداة مهمة و فعالة في تفعيل التجارة الخارجية و توسيع نطاق الأسواق الدولية باعتبارها أداة ربط بين الدول و ذلك من خلال الصادرات و الواردات و يعتبر هذا الأخير جوهر العلاقات الاقتصادية الدولية .

كما يعد استيراد السلع من احدى البلدان الأجنبية يزيد من الطلب على عملة هذا البلد الأجنبي في السوق الوطني أي أن زيادة الواردات تزيد من الطلب على العملات الأجنبية مما يؤدي الى الاختلال في الميزان التجاري للدولة المستوردة و يؤثر على اقتصادها .

و من هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و تأثيراتها المتنوعة على وضعية ميزان المدفوعات و الميزان التجاري و يأتي هذا الفصل من الجانب النظري من خلال المباحث التالية :

1 - المبحث الأول : سعر الصرف .

2- المبحث الثاني : الميزان التجاري .

المبحث الأول:عموميات حول سعر الصرف

يشهد الاقتصاد العالمي على أن سعر الصرف يعد من أهم المتغيرات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على المعاملات التجارية و لها دور فعال ومؤثر في العلاقات الاقتصادية الدولية .

المطلب الأول :مدخل لسعر الصرف

يعتبر سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية، و لذلك تعددت التعاريف إلا أنها تتضمن مفهوم واحد . و من أهم هذه التعاريف نأخذ

أولاً : تعريف سعر الصرف

تعريف 1:

يعرف سعر الصرف على أنه الايطار التنظيمي الذي يقوم من خلاله الأفراد و المؤسسات والبنوك بشراء أو بيع العملات الأجنبية (سليمة، (2012_2013)، صفحة 3).**تعريف 2:** هو عدد الوحدات من النقد المحلي التي تتم مبادلتها بوحدة واحدة من النقد الأجنبي ومن الزاوية الثانية على أنه عدد الوحدات بالعملة الأجنبية التي تدفع ثمن للحصول على وحدة واحدة من العملة الواحدة .(نعمة، صفحة 15)

تعريف 3: هو عدد الوحدات التي يمكن مبادلتها من عملة دولة ما بوحدة واحدة من الأجنبية .

تعريف 4: يعتبر سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية غير أن دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة .(الكريم و مصطفىوي ، 2016_2017، صفحة 2)

تعريف 5: هو ثمن عملة مقومة في شكل عملة أخرى أو نسبة مبادلة عملتين .(الله، صفحة 80)

تعريف 6: يشير سعر الصرف إلى عدد الوحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد الوحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية ، كما يعرف على أنه قيمة كم مالي لإحدى الدول مقارنة بأموال دولة أخرى، يشير أيضا إلى سعر صرف عملة مقارنة بعملة أخرى(محمد، 2019_2020، صفحة 3).

ثانياً: أنواع سعر الصرف

سعر الصرف له أهمية كبيرة في العلاقات الخارجية (الأجنبية) مما جعله يحظى بإهتمام بالغ من قبل صانعي العلاقات الاقتصادية، كما أن اه عدة أنواع تتمثل فيما يلي:

(1)**سعر الصرف الإسمي :** هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء و بيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها ، ويتم تحديد سعر الصرف في لحظة زمنية ما .

وسعر الصرف الإسمي لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية من سلع و خدمات بين البلدين(أسماء و خياطي، 2018_2019، صفحة 5).

(1)**سعر الصرف الفعلي:** هو عبارة عن قياس سعر الصرف بلد معين بالنسبة لمنطقة نقدية محددة ، أيالنسبة للعملات الشركاء التجاريين الكبار لهذه البلد . من شأن قياس سعر الصرف الفعلي أن يسمح بمتابعة تطور القدرة التنافسية السعرية للاقتصاد الوطني ، وهو أمر مهم للغاية بالنسبة للمتعاملين الإقتصاديين و صناع القرار . يتم قياس سعر الصرف الفعلي الإسمي بإعتماد الأسعار التعادلية الإسمية للعملات (محنيطة، صفحة 73)

(3) **سعر الصرف التوازني:** يقصد به سعر الذي تحده قوة العرض و الطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة و الكمية المعروضة من إحدى العملات ، بهدف النظر عن أثر المضاربة و

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

حركة رؤوس الأموال غير العادية، و يتوقف سعر الصرف المتوازن على بعض المتغيرات النقدية منها :
-- معدل النمو الدخل الوطني.

– معدل التغير النسبي في المعروض النقدي.

التغير في سعر الفائدة و إتجاه الطلب على النقود(إيمان و قادري، أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري :دراسة قياسية للفترة (2019_2000)، (2023/01/26، صفحة 157).

3) **سعر الصرف الحقيقي**: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية و بالتالي يقيس القدرة على المنافسة هو يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم . فمثلا ارتفاع مداخيل الصادرات بالتزامن مع ارتفاع في العوائد لم يؤدي إلى أي تغيير في أرباح المصدرين و إن ارتفعت مداخيلهم الإسمية بنسبة عالية فلو أخذنا بلدين كالجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية يكون سعر الصرف كالتالي

$$TRC = \frac{TNC/PDZ}{1\$/Pus} = \frac{TCN \cdot Pus}{1\$.P dz}$$

حيث:

سعر الصرف الحقيقي TCR.

سعر الصرف الإسمي TCR

مؤشر الأسعار بأمريكا.

PusPdz: مؤشر الأسعار في الجزائر.

فتعطينا القوة الشرائية الدولار

TCNPdz القوة الشرائية للدولار الأمريكي أما Pus 1\$ يعطينا

في الجزائر، وعليه فإن سعر الصرف الحقيقي للدينار الجزائري مقابل الدولار يعكس الفرق بين القوة الشرائية في أمريكا والقوة الشرائية في الجزائر كلما ارتفع سعر الصرف الحقيقي كلما زادت القدرة التنافسية للجزائر(نورة و جربوب ، 2022 /2023، صفحة 4).

المطلب الثاني: نظريات محددة لسعر الصرف

يتطلب فهم موضوع سعر الصرف معرفة التفاصيل أكثر حول النظريات الأساسية المستخدمة في تحديد سعر الصرف و يستعين بها الخبراء و تتمثل أهم النظريات فيما يلي :

1) نظرية تعادل القوة الشرائية :

تقوم هذه النظرية على أن سعر الصرف الحقيقي ينجم عن العلاقة بين معدلات التضخم و أسعار الصرف في سوق الصرف لعملة بلدين ، وتنطلق هذه النظرية من فكرة أن سعر الصرف يتطور بدلالة القدرة الشرائية للعملتين ، أي أ، الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي و بالتالي فإن تفسير حركة أسعار الصرف يرجع إلى التقلبات في القوة الشرائية ، و أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحب للتضخم (الدكاش، 2016، صفحة 65)

- مفاد هذه النظرية أن التغيرات في سعر الصرف تتحدد من خلال العلاقة بين المستويات العامة للأسعار النسبية في البلدين طرفي التبادل الدولي حيث أن تعبر النظرية تعادل القوة الشرائية عن فكرة أن المستوى التوازني لسعر الصرف بين عملتين يكون مساو لنسبة القدرة الشرائية لكل من هاتين الأخيرتين(سليمة، (2012_2013)، صفحة 43).

2) نظرية تحديد سعر الصرف القائمة على أساس التجارة أو المرونة :

التجاري

تعتبر إحدى النظريات الهامة في تحديد سعر الصرف، و هي مبنية تدفق السلع و الخدمات و وفقا لهذه النظرية فإن سعر الصرف التوازني هو الذي يحقق المساواة في قيم كلا من الصادرات والواردات تفوق قيمة الصادرات فإن سعر الصرف الأجنبي الحقيقي سيرتفع ، وهو ما يؤدي لإنخفاض قيمة العملة المحلية ، و هو ما يؤدي لإنخفاض قيمة صادرات و ذلك بسبب إنخفاض سعرها بالنسبة للمواطنين المحليين و نتيجة لذلك تزيد صادرات الدولة و تنخفض و إدارتها و هنا يتحقق التوازن و سرعة التعديل في الميزان التجاري تتوقف على مقدار مرونة طلب الصادرات و مرونة الطلب الواردات بالنسبة لتغير سعر الصرف ، فإذا كانت الدولة قريبة من التوظيف الكامل ففي مثل هذا فإن تخفيض عملتها سيكون مطلوباً وذلك لإنجاح سلع التصدير و إنتاج السلع البديلة لسلع الواردات أكثر في حالة وجود بطالة أو موارد معطلة .
(الحسني، 1999، صفحة 39)

3) نظرية تعادل أسعار الفائدة : {سعر الخصم}

ويرى أصحابها بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار الفائدة، وهذا ما يؤدي إلى اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وبالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف ، و على العكس يؤدي خفض سعر الفائدة اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، و بالتالي زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع قيمة سعر الصرف ، و على العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض الطلب على العملة المحلية ، وانخفاض قيمة العملة أي انخفاض قيمة سعر الصرف ، ولا تغيير أسعار الخصم يستخدم كوسيلة لعلاج الخلل في ميزان المدفوعات . (صالح، 2010_2011، صفحة 30)

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي ، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل و الأجل .(سلمي، 2014_2015، صفحة 37).

3) نظرية كفاءة سوق الصرف :

يطلق مصطلح الكفاءة على الأسواق التي تتوافر على المعلومات الكاملة حول التقدير المستقبلي للأسعار، وهذا يفترض أن كل المتعاملين في السوق يمكنهم الوصول إلى المعلومات سواء تعلق الأمر بالمعلومات الاقتصادية الحالية أو الماضية مثل إعلان عجز أو فائض ميزان المدفوعات ، عجز الموازنة ، معدل التضخم.... الخ
وبناء عليها يتم تحديد سعر الصرف المتوقع ، مع توافر مبدأ أو العقلانية للأعوان المتعاملين في السوق الكفاء.

المعلومات الجديدة تجد تأثيرها الآني على أسعار الصرف الآتية و الأجلة .

- تكاليف المعاملات ضعيفة .

- تغيرات أسعار الصرف عشوائية .

وهذا يؤدي إلى النتائج التالية :

- لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب .

- التسعيرة الأجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من موازنة على السعر الآني .

ويكون سعر الصرف المتوقع في ظل سوق الصرف ذو كفاءة مساو لسعر الصرف الأجل بالنسبة لنفس فترة الاستحقاق ، وتظهر بموجب ذلك عملية التحكيم بفائدة التي تعبر عنها رياضياً كما يلي:

التجاري

$$[2.37] \frac{ea_{t+1}-et}{et} = \frac{ea-et}{et} = i - i^*$$

حيث أن:

ea_{t+1}: سعر الصرف المتوقع

e_a: سعر الصرف الآجل .

i : سع الفائدة المحلية .

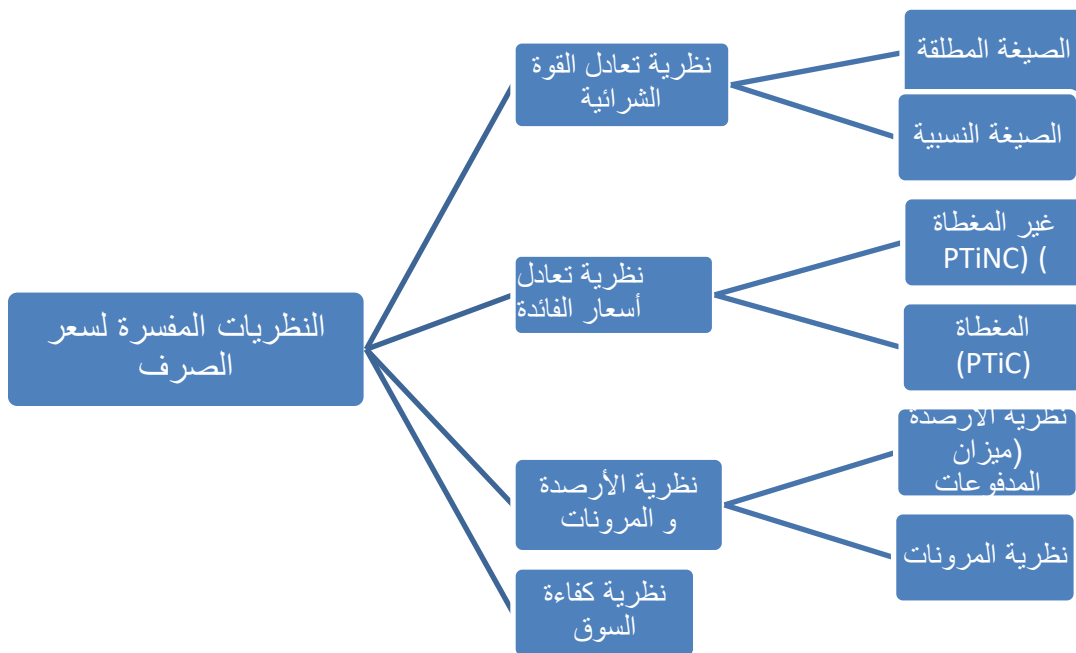
i* : سعر الفائدة الأجنبي .

وفي حالة كفاءة السوق يكون:

$$] 2.38[e_a=e_{t+1}^a$$

إلا أن هناك جدلا اليوم ، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفوة نسبيا ، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك ، أظهر بعضها (إختبارات GIDDY وDUFE على التوالي في السنة 1975 وسنة 1976) كفاءة السوق . في حين أن البعض الآخر (دراسات HUNT 1986). ودراسات (ماك دونالد 1989). يؤكد عدم كفاءة السوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف . (بشير، 2015_2016، صفحة 73_74)

الشكل 1: يوضح أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف و تقسيماتها



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على الدراسات النظرية

التجاري

المطلب الثالث : النماذج القياسية المحددة لسعر الصرف

تطرقنا مما سبق على أنواع و نظريات المفسرة في تحديد سعر الصرف إلا أنه يوجد عدة نماذج التي يمكن منها تحديد سعر الصرف نذكر أهمها :

أولاً: نموذج ماندل- فليمنغ :

يتميز النموذج بين توازن الحساب الجاري و توازن رأس المال في إطار المدفوعات . الحساب الجاري ذا حساسية لتغيرات مستوى قيمة العملة .إنخفاض قيمة هذه الأخيرة يزيد من الصادرات و يكبح الواردات . بالمقابل تدفقات رأس المال تعتبر ذات حساسية للتغيرات في الفرق بين أسعار الفائدة المحلية و الخارجية . و حتى يتحقق التوازن الكامل لا بد من الإستجابة لشروط توازن سوق السلع و توازن سوق النقود بالإضافة إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات (يصبح ميزان المدفوعات مساوياً للصفر عندما يكون الفائض في الحساب الجاري معدلاً للعجز في حساب رأس المال ، و العكس). يعتمد سعر الصرف في هذا النموذج على العناصر التالية :

- مستوى النشاط المحلي .- مستوى النشاط الخارجي .
- مستوى أسعار الفائدة المحلية .
- مستوى أسعار الفائدة الأجنبية .تؤدي الزيادة في النشاط المحلي وأسعار الفائدة الأجنبية وإنخفاض النشاط الإقتصادي الخارجي إلى إنخفاض قيمة العملة المحلية .

يؤدي اعتماد سياسة نقدية توسعية إلى زيادة النشاط الإقتصادي المحلي نتيجة إنخفاض أسعار الفائدة وهو ما يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج من ثم تدهور في الميزان التجاري يتبعه انخفاض في قيمة العملة المحلية بافتراض درجة سيولة معينة للسيولة الدولية لرأس المال .
أما بالنسبة للسياسة المالية التوسعية ففي ظل أسعار الصرف العائمة يمكن تدعيمها بانخفاض قيمة العملة المحلية مما يؤدي إلى زيادة الصادرات ، و إذا تم السماح بدرجة معينة من سيولة رأس المال فإن تدفق رؤوس الأموال إلى داخل الإقتصاد المحلي سوف يعادل بعض الآثار السلبية التي تتولد عن زيادة الطلب وما ينتج عنه من تدهور في الميزان التجاري ومنه التدهور في ميزان المدفوعات ، يكون هذا التدهور أقل في حالة انخفاض سيولة رأس المال مقارنة بحالة انعدام السيولة . في ظل سيولة عالية وكافية، فإن ارتفاع أسعار الفائدة يستقطب تدفقاً كبيراً لرأس المال سوف يفوق العجز في الميزان التجاري مما يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات الأمر الذي ينتج عنه زيادة في قيمة العملة المحلية .
(سمير، 2005_2006، صفحة 36)

ثانياً : نموذج فقاعات المضاربة الرشيدة

يستخدم مفهوم فقاعات المضاربة الرشيدة لتفسير تقلبات سعر الصرف، حيث أصبحت هذه الأخيرة سمة بارزة للتجربة الراهنة لتعويم أسعار الصرف ، يقوم هذا النموذج على الفرضيات التالية
H1 : نفترض النظرية الأساسية المالية كفاءة الأسواق المالية ، بعبارة أخرى فإن أسعار السندات تعكس في كل لحظة كل المعلومات المتاحة المتعلقة بهاته الأسواق

H2: الفقاعات المشاهدة ناتجة عن عقلانية الأعوان أو قصر نظرهم فحسب
(O.Blanchard)،(Flood&Garder) و(1980(O.Blanchard&Wasten)1984)، يمكن أن تكون الفقاعة متوافقة مع السلوك العقلاني للأعوان

أساس النموذج :

تطلق عبارة "فقاعة المضاربة" على انحراف سعر الصرف السائد في السوق عن قيمته المتوازنة الموافقة للمتغيرات الاقتصادية الأساسية (ميزان المدفوعات ، التضخم ، سعر الفائدة) ومنه نستطيع كتابة ما يلي :

$$S_t = \sigma S_t^n + b_t$$

حيث :

: سعر الصرف السائد في السوق .

S_t : سعر الصرف التوازني .

S_t^n : فقاعة المضاربة .

وتركز هذا المفهوم على التوقعات الرشيدة لسعر الصرف و بالتالي ينبغي إفتراض معين فيما يتعلق بفقاعة المضاربة b_t كما هو موضح في العلاقة التالية :

$$b_t = \beta E_t b_{t+1}$$

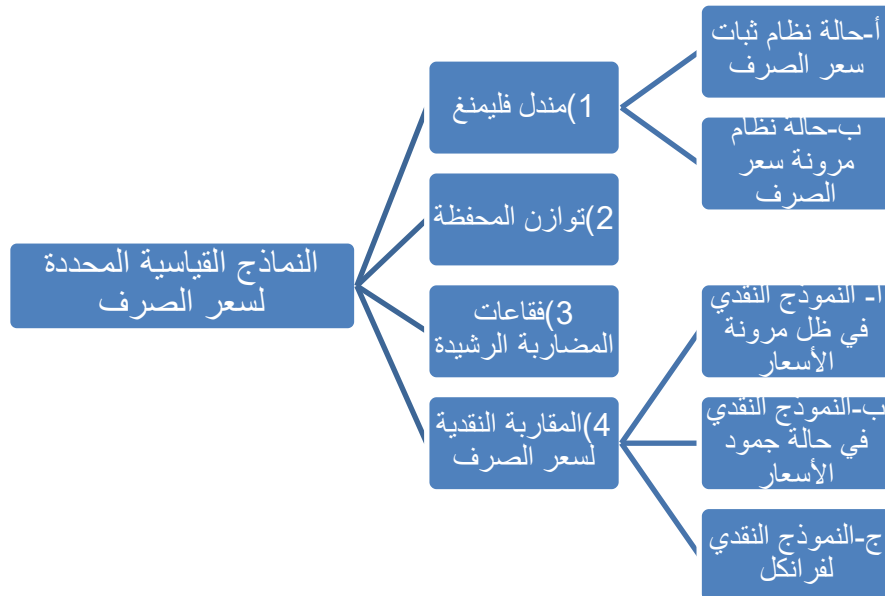
على هذا الأساس يمكننا التعبير عن سعر الصرف المتوقع بصورة رشيدة في الفترة القادمة كما يلي :

$$= E_t S_t^n + E_t + b_{t+1} E_t S_{t+1}$$

إذا كانت توقعات الأعوان لارتفاع قيمة عملة معينة مستقلة عن الأساسيات ، فإن انخفاض قيمة هذه العملة المتأني من انخفاض قيمتها سيدفع سعر الصرف إلى الابتعاد من قيمته الأساسية ، إلى غاية تحقق التوقع و انفجار الفقاعة.

- إن تقدير نماذج سعر الصرف في المدى الطويل يعد من أهم إنشغالات الكثير من الاقتصاديين ذلك لأن معظم متغيرات الاقتصاد الكلي غير مستقرة كأسعار الفائدة و أسعار الصرف . (الله و بورورو، 2019_2020، صفحة 25_26)

(الشكل 2) : يوضح معظم النماذج القياسية و أنواعها المفسرة لسعر الصرف



المصدر: اعداد الطالبتين بناء على الدراسات النظرية

التجاري

المبحث الثاني :عموميات حول الميزان التجاري

يرتكز الاقتصاد على مجموعة من المؤشرات أهمها ميزان المدفوعات وأهم مكون فيه هو الميزان التجاري الذي يقيم الفرق بين الصادرات والواردات الخاصة بالسلع والخدمات وهو يعتبر معيار مهم في الحياة الدولية الاقتصادية

المطلب الأول: أساسيات حول ميزان المدفوعات

يعتبر ميزان المدفوعات أداة مهمة و مؤشر في مجال الاقتصاد البلد نظرا لدرجة أهميته في الحياة اقتصاد الوطني ودوره الكبير في دمج الاقتصاد البلد مع الاقتصاد الخارجي

أولا : ميزان المدفوعات

1- تعريف ميزان المدفوعات

تعريف (1):

يقصد بميزان المدفوعات بأنه السجل الأساسي المنظم والموجز الذي تدون فيه جميع المعاملات الاقتصادية التي تتم بين حكومات ومواطنين ومؤسسات محلية لبلد أجنبي خلال فترة معينة عادة سنة واحدة (خالد، 2014_1435، صفحة 159)

تعريف (2):

ميزان المدفوعات هو بيان يسجل الحقوق الدولية التي للدولة والديون الدولية التي عليها خلال مدة معينة تكون في العادة سنة واحدة . (حشيش و مجدي ، 2003، صفحة 159)

تعريف (3):

2-الهيكل العام لميزان المدفوعات :

يتكون ميزان المدفوعات من جانبين رئيسيين وثلاثة أقسام مختلفة .

فميزان المدفوعات ينقسم رأسيا إلى جانبين أساسيين وهما :

الجانب الأول : يمثل الجانب الدائن وهو الجانب الذي تقيد فيه المعاملات التي تزيد عن دائنية الدولة للعالم الخارجي بمعنى آخر هي المعاملات التي تأتي للبلد بايرادات و متحصلات من العالم الخارجي .

الجانب الثاني : هو الجانب المدين الذي تتقيد فيه المعاملات التي تؤدي إلى زيادة مديونية الدولة للعالم الخارجي (الحليم د.، 2019، صفحة 76)

ثانيا: عناصر ميزان المدفوعات

يتألف ميزان المدفوعات من ثلاثة أقسام رئيسية :

أولهما :ميزان المدفوعات الجارية ، وثانيهما :ميزان رؤوس الأموال الطويلة الأجل، وثالثهما :ميزان الذهب و حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل . (شافعي، صفحة 63)

ثالثا : أهمية ميزان المدفوعات

إن بيانات ميزان المدفوعات دلالتها الخاصة التي تعبر على الأحوال الاقتصادية لبلد ما لذلك فإن ميزان المدفوعات يلعب دورا كبيرا وهاما من الناحية الاقتصادية و يتجلى ذلك في :

1-ميزان المدفوعات يظهر القوة المحددة لسعر الصرف من خلال ظروف الطلب و عرض العملات الأجنبية وبين أثر السياسات الاقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات و نوع السلع التي يتم تبادلها الأمر الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنيان الإقتصادي للدولة ونتائج سياستها الاقتصادية .

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

- ميزان المدفوعات أداة مهمة تساعد السلطات العامة على تخطيط و توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات المالية و النقدية.
- 3- حوصلة إجمالية عن معطيات الإقتصاد الوطني وعن المشاكل الرئيسية التي تعاني منها سواء من وجهة نظر محلية أو دولية.
- 4 – يبين لنا درجة اندماج الإقتصاد الوطني مع الإقتصاد الدولي أي درجة إنفتاح الإقتصاد المحلي على العالم الخارجي .
- 5 – يظهر لنا قوة الإقتصاد الوطني و قدرته التنافسية ودرجة الاستجابة الحاصلة على مستوى الإقتصاد المحلي .
- 6 – يساعد السلطات العامة على تخطيط العلاقات الاقتصادية الخارجية للبلد و ضمان السير الحسن للمبادلات التجارية و مجالات التمويل.
- 7 – يبين من خلال أثر السياسة الاقتصادية على التجارة الخارجية من حجم المبادلات و نوع السلع المتبادلة .
- 8 – يظهر لنا مدى تطور الإقتصاد الوطني من ناحية التطور الإنتاجي و الصناعي و وضعية ذلك ضمن هيكل صادرات البلد .
- 9 – أداة تساعد على تقييم و تفسير كل الظواهر الإقتصادية و النقدية و المالية المرتبطة بالإقتصاد الدولي .
- 10 – يستخدم ميزان المدفوعات

المطلب الثاني : عموميات حول الميزان التجاري

يعد الميزان التجاري معيار أساسي للتجارة الخارجية فهو يعبر عن وضع الدولة من خلال المبادلات التجارية، و عليه سيتم التطرق لبعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالميزان التجاري ومحاولة توضيح أقسامه و التطرق إلى حالات التوازن و الاختلال في الميزان التجاري، إضافة إلى الأسباب و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

أولاً: تعريف ميزان التجاري تعددت تعاريف الميزان التجاري و تنوعت يمكن ذكر منها أهمها فيما يلي:

تعريف(1):

هو أحد أهم عناصر ميزان المدفوعات فهو عبارة عن سجل يتضمن قيمة الصادرات و الاستيرادات من السلع لدولة معينة و خلال سنة و تسمى الصادرات و الإستيرادات المنظورة حيث تسجل في سجل الجمارك في أثناء خروجها أو دخولها إلى الدولة المعنية و تكون بقيمة السلع التي تصدرها إلى الخارج بينما تكون مدينة بقيمة السلع التي تستوردها من الخارج و إذا كانت من قيمة الإستيرادات نقول أن الميزان التجاري في صالح الدولة و العكس بالعكس . (المشهداني و رائد ، صفحة 160)

تعريف(2):

هو من أهم أجزاء ميزان المدفوعات و يقصد به كافة البنود المادية المتعلقة بحركة السلع مع صادرات و واردات لبلد ما مع بقية العالم في فترة زمنية محددة و يشدد على المنتوجات الجاهزة و المواد الأولية التي يمكن مشاهدتها عند عبورها الحدود . (كافي، صفحة 408_409)

تعريف(3) :

الميزان التجاري يتعلق بتجارة السلع أي الصادرات السلع و وارداتها خلال الفترة محل الحساب . وهو الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات، وسمي أيضا ميزان التجارة المنظورة.(خالد ج، 2014_1435، صفحة 159).

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

تعريف (4) :

الميزان التجاري يشمل على صادرات وواردات السلع المادية المنظورة التي تعبر الحدود الجمركية للبلد تحت مرئ من السلطات الجمركية كالرز والقمح والملابس ولا يدخل ضمن هذه العمليات السلع التي يعاد تصديرها و سلع العبور ولا السلع التي تبقى لبعض الوقت ثم يعاد تصديرها ، وينجم عن هذا الميزان إستلامات نقدية مقابل بيع السلع الوطنية في الأسواق الدولية والتي تدعى بالصادرات المالية، ومدفوعات مقابل واردات السلع الأجنبية والتي تدعى بالواردات المالية. (خف، 2022، صفحة 29_30)

تعريف (5):

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المؤلف إستخدامه حاليا. (يونس، 2007، صفحة 181).

تعريف (6):

هو الفرق بين الخاصة للواردات والصادرات لإحدى الدول في فترة زمنية معينة ، ونقول أن هناك عجز في الميزان التجاري في حال كانت صادرات البلد أقل من الواردات، وأن هناك فائض في الميزان التجاري في حال زادت صادرات البلد عن وارداته. (يوسف، صفحة 30).

الصادرات :

تتمثل الصادرات في طلب الأجانب على المنتجات المحلية في دولة ما ويتوقف حجم صادرات الدولة وبالتالي حصيلة صادراتها على مستويات الدخل في الدول الأجنبية والأذواق بهذه الدول الأجنبية والسعر النسبي للصادرات و قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية . حيث يزداد الطلب الأجنبي على صادرات الدولة وبالتالي تزداد حصيلة صادراتها عندما ترتفع مستويات الدخل بالدول الأجنبية ويتحقق هذا في حالة الرواج وتتجه الأذواق بالدول الأجنبية لصالح السلع المنتجة محليا في الدولة . كلما كانت أسعار الصادرات النسبية منخفضة مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى و أيضا كلما إنخفضت القيمة الخارجية للعملة الوطنية مما يجعل السلع المحلية منخفضة الثمن مقومة بالعملة الأجنبية والعكس صحيح (ناسف، صفحة 290).

الواردات :

تتمثل الواردات في طلب المحلي على السلع والخدمات في الدولة الأجنبية، و يتوقف حجم الواردات في الدولة ، وبالتالي المدفوعات مقابل هذه الواردات على كل من : مستوى الدخل المحلي في الدولة ، والذوق المحلي في الدولة ، والسعر النسبي للواردات مقارنة بالأسعار المحلية ، وسعر الصرف الأجنبي، حيث يزداد الطلب المحلي على الواردات، وبالتالي تزداد المدفوعات مقابل هذه الواردات في الدولة عندما يزداد الدخل المحلي فيها، ويتجه الذوق المحلي إلى تفضيل هذه السلع والخدمات المستوردة على السلع و الخدمات المحلية، وعندما تكون أسعار الواردات أرخص مقارنة بالعملة منخفضة الثمن مقومة بالعملة المحلي ، والعكس صحيح. (ناسف، صفحة 290)

ثانيا : أهمية الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري مؤشرا هاما لقوة الإقتصاد و توازنه و تتمثل أهميته فيما يلي:
يعتبر الميزان التجاري من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية الدولية وتتجلى هذه الأهمية من مكانته الكبيرة لدى معظم الدول نظرا لأن إنتاجها من السلع يشكل الأساس المهم في نشاطاتها الاقتصادية وبالتالي في صادراتها و وارداتها السلعية و يعتبر تحليل وضعية الميزان التجاري مفيدا من الناحية العملية كونه مؤشرا ملائما لمعرفة إتجاهات ميزان الحساب الجاري. (أمين، 2023_1444، صفحة 132)

التجاري

يمثل الميزان التجاري صافي إيرادات الواردات و الصادرات للدولة حيث أن أسعار الصادرات تكون بالعملة المحلية في حين أسعار الواردات تكون بالعملة الأجنبية فالميزان التجاري يمثل الفرق بين قيم الصادرات و قيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون بين 3 أشهر و هكذا تقيم العلاقات بين صادرات و واردات البلد و يعبر عنها بالمعادلة التالية :

رصيد الميزان التجاري = إجمالي الصادرات (X) – إجمالي الواردات (Y) .

ثالثاً: أقسام الميزان التجاري ينقسم الميزان التجاري بدوره إلى قسمين :
الميزان أو الحساب التجاري السلعي و الميزان التجاري الخدمي .

1 -الميزان التجاري السلعي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة و يضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات ، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية

2 –الميزان التجاري الخدمي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير منظورة و تضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ،السياحة ،التأمين ، دخول العمل ، عوائد رأس المال). (أوالفتوح، صفحة 111)
يضم ميزان الخدمي أهم الخدمات المتمثلة في :

1 – خدمات الشحن :كاستخدام الدول الأجنبية لبواخر ومركبات الدولة في نقل البضائع (السلع) و العكس صحيح .

2- خدمات التأمين :استخدام الأجهزة و مؤسسات التأمين في الدولة للتأمين على بضائع الدولة الأجنبية و العكس من ذلك .

3- خدمات السياحة : وتشمل على كافة المدفوعات والإيرادات التي تنشئ عن التبادل السياحي والتي أهم بنودها أجور السفر والنفقات الفندقية وأي سلعة أو خدمة تباع للسياح .

4- خدمات الأصول المحلية العامة في الخارج والأصول الأجنبية العامة قيد الداخل :

حيث أن الإيرادات الدولي المحلية من أصولها الموظفة في الخارج تعامل كخدمة لأن الدولة المضيفة تستفيد من خدمات رأس المال وفي المقابل النفقات التي تدفعها الدولة مقابل إستخدامها للأصول الأجنبية تعتبر نفقات مقابل خدمات .

5- المدفوعات : مقابل الخدمات الإستشارية التي تحصل عليها الدولة المحلية من الدول الأجنبية و العكس صحيح .

6- المدفوعات التي تدفع أو تقبض مقابل قروض مالية سابقة .

7- نفقات و إيرادات البعثات الدراسية .

8- نفقات المتعلقة بالتمثيل السياسي (نفقات التمثيل الدبلوماسي) (الكايد، صفحة 23)

ثالثاً: التوازن و الاختلال في الميزان التجاري

- إن التوازن و الاختلال في الميزان التجاري له تأثيرات كبيرة على الاقتصاد.
- ففي حالة وجود فائض في الميزان التجاري هذا يعني أن الدولة تصدر أكثر مما تستورد.
- أما في حالة وجود عجز في الميزان التجاري فهذا يعني أن الدولة تستورد أكثر مما تصدر.

أ: التوازن في الميزان التجاري

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان التجاري ، أو تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدولة الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي ، إن حالة التوازن تتحقق عندما يكون :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}$$

معناه :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية و حالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغيير (ثبات السعر) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي .

ب : الاختلال في الميزان التجاري

1- حالة الفائض :

يحصل الفائض في الميزان التجاري عندما يتسع النشاط الاقتصادي في الدولة وبتنوع هيكلها الإنتاجي و تزداد مرونته و اتساعه بحيث تكون معه الدولة قادرة على توفير فائض في المنتجات سواء كانت سلع أو خدمات و يكون هذا الفائض متاحا للتصدير و يقدر يزيد عن حاجة الاقتصاد للاستيراد ، التي تقل نتيجة قدرة مثل هذا الاقتصاد على إشباع احتياجاته للسلع والخدمات اعتمادا على الإنتاج المحلي و هذا ما يؤدي بالتالي إلى حصول فائض في الميزان التجاري للدولة المعينة و هو الحالة التي تتحقق غالبا في العديد من الدول المتقدمة . (الحليم م.، صفحة 229)

الفائض من الميزان التجاري = الصادرات المنظورة – الإسترادات المنظورة (يكون موجب). (المشهداني و أحمد، 2013_2012، صفحة 161)

2- حالة العجز :

تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة عندما تتجه لتحقيق التنمية فيها حيث تستند حاجتها إلى إستيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية فيها والتي تتطلب العمل من أجل تحقيق التنمية . نظرا لضعف قدرتها على إنتاج هذه السلع و كذلك حاجتها للسلع الوسطية التي يتم بواسطتها تشغيل هذه المشروعات نظرا لأن عددا غير قليل منها تعتمد على مستلزمات وسيطيه مستوردة في إنتاجها . إضافة إلى تلبية احتياجاتها الاستهلاكية التي يعجز اقتصادها عن توفيرها وخاصة في ظل تزايد الطلب نتيجة معدلات الزيادة السكانية المرتفعة و نتيجة التحسن النسبي في مستويات المعيشة وذلك إرتباطا بالعمل من أجل تحقيق التنمية . (خلق، صفحة 228_229)

العجز في الميزان التجاري = الصادرات المنظورة – الإسترادات المنظورة (يكون سالب). (الفرقان و رائد، صفحة 161)

ج: أنواع الإختلال في الميزان التجاري

1 – الإختلال الدوري :

وهو الإختلال الذي يتحقق في الدول الرأسمالية المتقدمة أساسا والذي يرتبط بالتقلبات في النشاطات الاقتصادية . والتي تتعرض لها هذه الدول دوريا وبشكل مستمر ولا شك أن الحالة النشاط والإزدهار التي تتضمنها الدورات الاقتصادية يحصل فيها توسع اقتصادي و زيادة إنتاج الدولة و بالتالي زيادة قدرتها على التصدير ومن ثمة حصولها على ميزان المدفوعات ملائم تتفوق فيه الصادرات على الواردات . في حين أن حالة الكساد والانكماش في نشاطاتها الاقتصادية تضعف فيها قدرتها على التصدير إرتباطا بانخفاض الإنتاج بسبب حالة الكساد وهذا ما يؤدي إلى عجز ميزانها التجاري ومن ثمة ميزان

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

مدفوعاتها وأن وجود مثل هذا الفائض أو العجز أي الاختلال مرتبط بحالة الدورة الاقتصادية ويزول بزوالها و لذلك فإنه مؤقت و يرتبط بها .(خلق، العلاقات الإقتصادية الدولية، صفحة 256)

2 – الاختلال الموسمي

حيث كلما كانت هذه المدة قصيرة كلما كبر احتمال وجوده . و يوجد هذا الاختلال عندما تكون الدول التي تقوم النشاط الإقتصادي فيها على الزراعة حيث في موسم المحاصيل فإنه يتحقق فائض في معاملاتها مع الخارج ، ولكن آخر العام فإنه يتلاشى و ربما يتحول إلى عجز . (5Espace_réservé)

3 – الاختلالات الاتجاهية :

هو الاختلال الذي يظهر في الميزان التجاري خلال إنتقال الاقتصاد القومي إلى مرحلة التخلف إلى مرحلة النمو و يوجد عدة مراحل تمر بها الدول المقترضة لرؤوس الأموال منذ أن تشرع في تمويل عملية التنمية . (4Espace_réservé)

3.1. أسباب الاختلال الاتجاهي :

أ – مرحلة الدولة

المقترضة المتقدمة :

وهي التي تتميز بوجود فائض في الميزان التجاري التي إستخدمت القروض السابقة في تنمية قواها الإنتاجية مما يؤدي إلى إصدار منتجات للخارج أكثر مما تستورد من السلع و بسبب هذا الفائض في الميزان التجاري لا يمكن للدولة من سداد فوائد القروض التي سبق الحصول و إن حصلت عليها في الفترات السابقة .

ب – مرحلة الدول المقترضة المتقدمة

و هي تمتاز في عجز ميزانها التجاري و فائض في دخول الإستثمارات .

ج – مرحلة الدولة حديثة العهد بالإقتراض :

و تمتاز هذه المرحلة بوجود فائض في الميزان التجاري و فائض في دخول الإستثمارات .(كايد، صفحة 205)

4 – الاختلال الدائم :

وهو الاختلال الذي يستمر وجوده فترات طويلة، وهو ما يمكن أن ينطبق على الاختلال الموجود في الدول النامية والذي يطلق عليه الاختلال البنوي أو الهيكلية ، أي الاختلال المرتبط بالبنية الاقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي، وضعف درجة مرونته ، والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماده على العالم الخارجي سواء من خلال استيراد السلع والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس الأموال ،بسبب أن أوضاع التخلف التي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة ، وهو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي تتماشى فيه مع وارداتها ، وحصول عجز في ميزانه التجاري ومن ثم عجز في ميزان مدفوعاته و بشكل مستمر ، وفي حالات ليست بالقليلة .(خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية ، صفحة 257)

5 – الاختلال الهيكلية :

الإختلال الذي يكون مصدره تغير أساسي في ظروف الطلب و العرض مما يؤثر على الهيكل الإقتصاد القومي .(كايد، الإدارة المالية الدولية ، صفحة 206)

التجاري

المطلب الثالث : الأسباب و العوامل المؤثرة على الميزان التجاري

تختلف الأسباب الإختلال في الميزان باختلاف الدول و اقتصاد كل منها ، كما أن هناك عدة عوامل تتميز بالتأثير على الميزان التجاري للدولة .

العوامل والأسباب المؤثرة على الميزان التجاري نذكر مايلي :

أولا : الأسباب الاقتصادية والغير اقتصادية المؤثرة على الميزان التجاري

تنقسم الأسباب المؤثرة على الميزان التجاري إلى أسباب اقتصادية و غير اقتصادية و تتمثل في :

1 - الأسباب الاقتصادية

1-1- التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية : نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر رف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية ، فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى إنخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع ، و بالتالي يحدث إختلال في الميزان التجارية للدولة ، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر العملة المحلية باق من قيمتها ، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث إختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة . (نسرين و وناس، 2022_2023، صفحة 38)

1 . 2 : أسباب هيكلية :

هي أسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني و خاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات ، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين و تتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية . (الحسني، 1999، صفحة 126)

1 . 3 : أسباب دورية :

و تشمل التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدولة التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري أي حسب الدورات الاقتصادية التي تمر بها الدولة ومن هذه الأسباب : الأزمات الاقتصادية المتكررة التي تمس الدولة المتقدمة وإنعكاساتها على الدول النامية . تغيرات أنواق المستهلكين محليا و خارجيا مما يؤثر على ظروف العرض والطلب . العوائق التجارية التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية مثل التعريفات الجمركية.(مصطفى و بن عامر، 2017_2018، صفحة 19)

1 . 4 : العوائق التجارية :

التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريفات التجارية من خلال التعريفات الجمركية و نظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التحقيق من حداثها بإنشاء تكتلات اقتصادية فيها لإلغاء كل هذه القيود داخلها وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات.

2 - الأسباب الغير الاقتصادية

1 . 2 : أسباب طبيعية : الاختلالات الجوية و قد ما ينجم عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات ، و التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية ، مما قد يؤدي إلى انخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية ، و زيادة وارداتها من السلع الضرورية . (سيليا، 2019_2020، صفحة 62)

2 . 2 : التقدم التكنولوجي :

وهذا ما يرافقه من اختراعات عالمية حيث أن الاختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض التكاليف ونفقات الإنتاج ، و بالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة ، كما أن التقدم

الفصل الأول :

الاطار النظري لسعر الصرف والميزان

التجاري

التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية ، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة ، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية ، مما يؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري ، وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية. (سيليا، 2019_ 2020، صفحة 62)

3. 3: **الظروف السياسية :** كقيام الحروب والمقاطعات الإقتصادية ومالها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدورة. (الله ز.، 2004، صفحة 102)

4. 3: **الظروف العمالية:**

التي يكون لها أثر في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف يؤدي بدوره إلى زيادة الواردات و انخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير. (الله ز.، 2004، صفحة 102)

ثانيا: **العوامل المؤثرة على الميزان التجاري**

للميزان التجاري عوامل كثيرة تؤثر فيه و من أهم هذه العوامل نذكر :

1 - **التضخم :**

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبيا من الأسعار العالمية ، فتتخفف الصادرات و تزداد الواردات ، نظرا لكون أسعار الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محليا ، وبالتالي زيادة الواردات الأجنبية على الصادرات ، وإنخفاض الطلب على الصادرات المحلية. (خالدي و دبار، 2017 2018 ، صفحة 27).

2 - **معدل نمو الناتج المحلي :**

يمثل الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع و الخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة أي أن ال **PIB** هو الدخل المكتتب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الناتج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من المساهمة في العملية الإنتاجية ، سواء كانت وطنية أم أجنبية .

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة ، زيادة الطلب على الواردات ، في حين إنخفاض الدخل القومي يؤدي إلى إنخفاض الطلب عليها . (خالدي و دبار، 2017 2018 ، صفحة 27)

3 - **تغيرات أسعار الفائدة :**

التغير في أسعار الفائدة له أثر على حركة رؤوس الأموال حيث أن ارتفاع أسعار الفائدة في الدخل تؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى البلد بهدف إستثمار و بالتالي زيادة الإنتاج المحلي ما يؤدي بدوره إلى زيادة حجم الصادرات و على العكس من ذلك يؤدي إلى تراجع الصادرات و بالتالي التأثير على الميزان التجاري للدولة و يعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي يرتفع فيها سعر الفائدة عن المستوى العالمي للإستفادة من الفرق بين السعرين . (الحجار، 2003، صفحة 64)

4 - **سعر الصرف :**

يؤدي رفع القيمة الخارجية للعملة إلى خفض القدرة التنافسية للسلع المنتجة محليا مما يجعل أسعار الواردات أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين وعلى العكس من ذلك فإن تخفيض سعر الصرف يؤدي إلى زيادة

القدرة التنافسية للصادرات حتى تصبح أسعار الواردات أقل جاذبية بالنسبة للمقيمين . (الحجار، 2003، صفحة 64)

ثالثا : العلاقة بين تغيرات سعر الصرف و الميزان التجاري

1 - أثر تخفيض العملة على الصادرات :

يترتب على تخفيض قيمة العملة جعل أسعار الصادرات (السلع المحلية الموجهة للتصدير) أرخص نسبيا مقومة بالعملة الأجنبية، ومن ثم زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات، وبالتالي زيادة كمية و قيمة الصادرات أكبر من الواحد، الأمر الذي ينعكس في زيادة عرض العملة الأجنبية بما يساهم في القضاء على الطلب المتزايد على العملة الأجنبية .

2 - أثر تخفيض العملة على الواردات :

يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى جعل أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية أعلى نسبيا ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات ، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات ، وبالتالي انخفاض كمية و قيمة الواردات بشرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر، ومن ثم يقل الطلب على العملة الأجنبية مما يساهم في القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية .

وحتى يتحقق أهداف تخفيض قيمة العملة المحلية ،لابد من توفر مجموعة من الشروط أهمها :

- وجود طلب على السلع والخدمات الوطنية من الخارج .
- وجود طاقة إنتاجية عالية بغية مواجهة الطلب الخارجي .
- عدم ارتفاع أسعار السلع والخدمات المحلية بالنسبة للدولة التي تقوم بالتخفيض .
- عدم قيام الدول الأخرى بتخفيض قيمة العملة (خاصة تلك المتعامل معها تجاريا)، أو ما يسمى بالمعاملة بالمثل .

بالإضافة إلى الآثار المرغوب فيها لإنخفاض قيمة العملة على الحساب التجاري ، يمكن أن يعتبر البعض أن التخفيض المستمر في قيمة العملة سياسة مرغوب فيها ، إلا أن هذه العملية سلبية يمكن حصرها في ثلاث نقاط أساسية و هي :

1 - يؤدي تخفيض أو إنخفاض العملة إلى التضخم و ما له من تأثير على المستوى المعيشي للأفراد داخل المجتمع .

2 - يؤدي تخفيض العملة إعادة توزيع الموارد (هروب رؤوس الأموال إلى الخارج مثلا) الذي يمكن أن يكون له أثر سلبي ، و خصوصا في الإقتصاديات الصغيرة المنفتحة .

3 - يؤدي تخفيض العملة إلى تدهور شروط التبادل التجاري للدولة الذي يمكن أن يؤدي إلى إنخفاض مستوى المعيشة فيها . (برنه، 2016_11_02، صفحة 47_48)

خلاصة الفصل :

سعر الصرف يعتبر وسيط للتبادل و مؤشر و أيضا مقياس للقيمة و هو أداة تعمل على انجاح العلاقات الاقتصادية الدولية باستعمالها في المعاملات الخارجية .

لكل من ميزان المدفوعات و الميزان التجاري دور هام في الاقتصاد الوطني و الاقتصاد الدولي كونهما من المؤشرات الاقتصادية الهامة و اداة من ادوات التحليل الاقتصادي لمعرفة الوضع الاقتصادي للبلد .

الميزان التجاري هو عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات و قيمة الواردات فاذا زادت قيمة الصادرات عن الواردات نقول أن الميزان التجاري قد حقق فائضا و في حالة العكس أي زيادة الواردات عن الصادرات في هذه الحالة الميزان التجاري يحقق العجز أما حالة التوازن فهي شبه معدومة .

يعرف سعر الصرف تغيرات من شأنها أن تؤثر على كل من الصادرات و الواردات .

الفصل الثاني

تحليل اثر سعر الصرف على الميزان
التجاري في الجزائر (2000-2022)

تستخدم مختلف العملات الدولية في تسوية الصفقات المبرمة مع دول العالم وقد عرفت الأونة الاخيرة تسجيل اضطرابات حادة في العملات الدولية و خاصة الدولار الأمريكي و الأورو مما أثر على الاقتصاد الجزائري بصفة عامة و قطاع التجارة الخارجية و الميزان التجاري بصفة خاصة و هذا راجع الى ارتباط التجارة الخارجية أساسا بهاتين العملتين حيث أنه يتم تحصيل صادرات الجزائر بالدولار الأمريكي و تسديد قيمة وارداتها باستعمال الأورو باعتبار الاتحاد الأوروبي الممول الأول لواردات الجزائر .

ان دراسة موضوع سعر الصرف و الميزان التجاري من الموضوعات الهامة و المثيرة للنقاش و عليه فقد تم الاستعانة بأدوات الاقتصاد القياسي لتحديد حجم تأثير سعر الصرف على تحسين وضعية الميزان التجاري خلال الفترة 2000-2022 .

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

المبحث الأول: دراسة تحليلية لمؤشرات سعر الصرف والميزان التجاري

تتعامل الجزائر في تجارتها الخارجية مع مختلف دول العالم من حيث الاستيراد لتغطية حاجياتها المختلفة وتقوم بتصريف الفائض من مواردها ومنتجاتها عن طريق التصدير مستعينة بذلك على عملتين الدولار الأمريكي و الأورو .

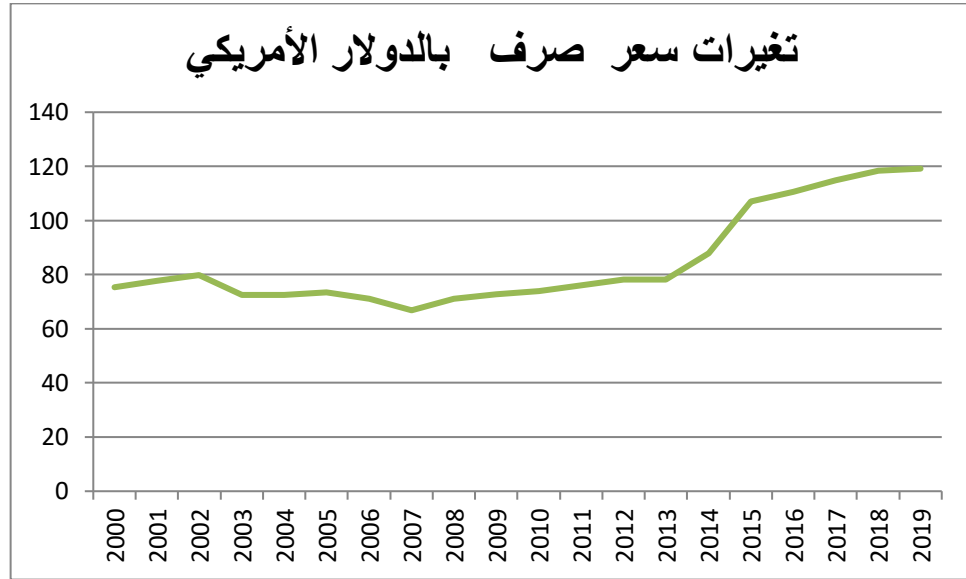
المطلب الاول : وسيتم عرض ووصف تطورات كل من مؤشري سعر الصرف و احتياطي الصرف

1- تغيرات سعر الصرف

يشهد سعر الصرف تغيرات متتالية بين هبوط وصعود متأثرا بقوى العرض والطلب ومختلف الأوضاع الاقتصادية و السياسية .

أ- تغيرات سعر صرف الدينار مقابل الدولار الأمريكي

الشكل رقم 01: تغيرات سعر صرف الدينار بالدولار الامريكي



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر

يلاحظ من خلال المحنى البياني رقم 01 أن سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي قد عرف تغير ملحوظ خلال سنوات الدراسة من 2000 الى 2019 حيث بلغ مجموع تغيرات سعر الصرف بالدولار الامريكي 1698,5946 مليار دولار أمريكي في حين وصل متوسط تغيرات 175,739078 مليار دولار أمريكي.

سجل سعر الصرف ارتفاعا خلال السنوات الأولى من 2000 الى 2002 وصل الى 79,7234 مليار دولار أمريكي سنة 2002 يرجع هذا الارتفاع الى سياسة تخفيض العملة التي اتبعتها الدولة الجزائرية .

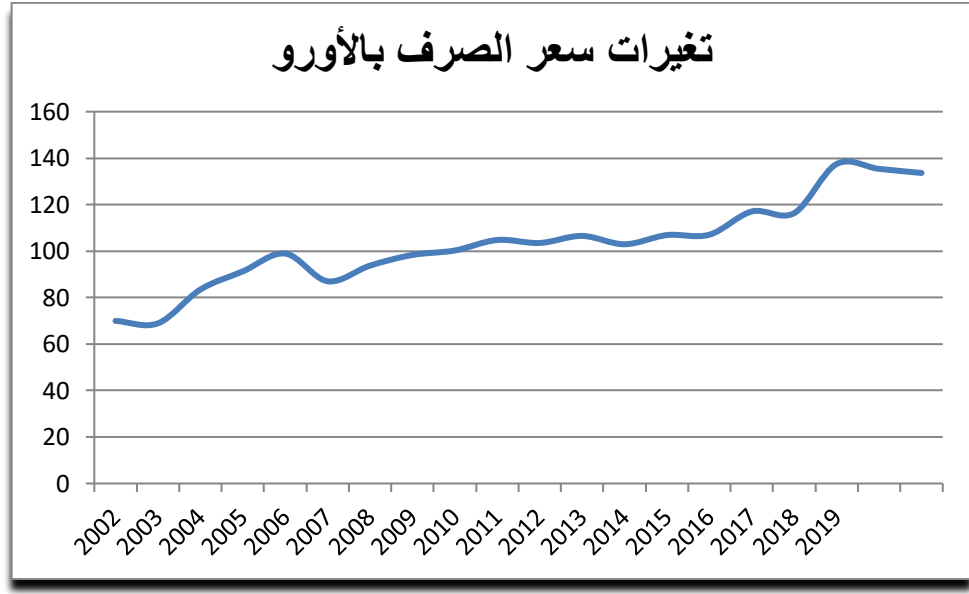
الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

ليشهد مرحلة من الانخفاض من 2003 الى 2010 مسجلا أدنى قيمة له ب 66,8299مليار دولار أمريكي سنة 2007 ليعاود سلسلة الصعود مرة أخرى من 2011 الى 2019 مسجلا أعلى قيمة له ب 119,1596مليار دولار أمريكي سنة 2019 محققا بذلك زيادة بنسبة 78 % عن أقل قيمة لسعر صرف دينار مقابل الدولار الأمريكي .

ب - تغيرات سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو

الشكل رقم 02 : تغيرات سعر صرف الدينار بالأورو



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر

يعرف منحى سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الأورو خلال الفترة من 2000 الى 2019 تسجيل قيم تصاعدية بلغ مجموعها 2064,5673 مليار دولار أمريكي بمتوسط قدر ب 103,178365 مليار دولار أمريكي .

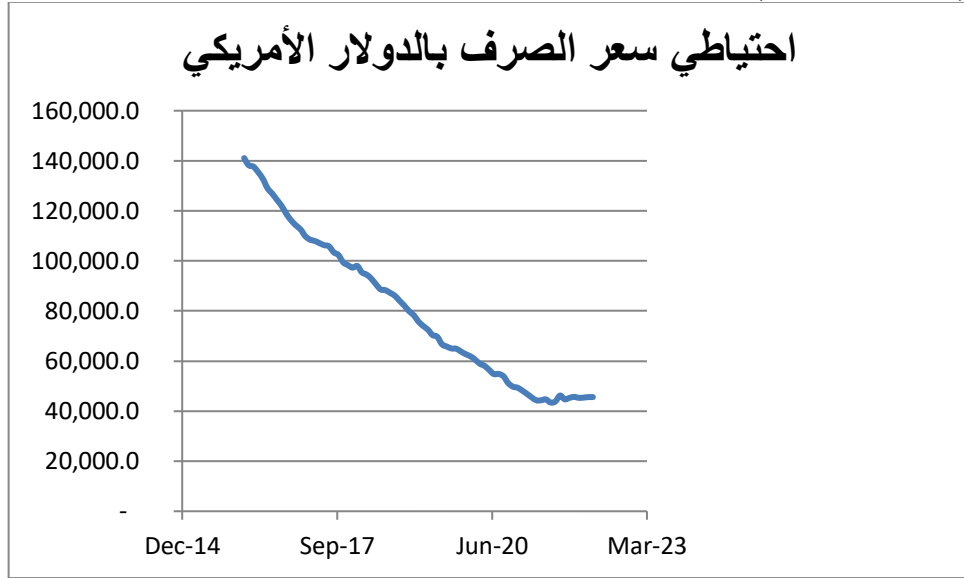
كانت أعلى قيمة له تلك المسجلة سنة 2019 ب 133,6256 مليار دولار أمريكي محققة بذلك زيادة وصلت الى أكثر من 99% عن أقل قيمة التي كانت تتراوح ب 68,909 مليار دولار أمريكي سنة 2001.

2 - تحليل احتياطي سعر الصرف خلال الفترة 2016-2022

يعتبر احتياطي سعر الصرف بمثابة ضمان الأمان للبلد حيث يمكن اللجوء اليه عند الضرورة للوفاء بالتزاماتها الخارجية لا سيما الالتزامات قصيرة الأجل.

أ- احتياطي سعر الصرف بالدولار الأمريكي

الشكل رقم 03 : احتياطي سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر

يتبين من خلال المنحنى البياني رقم 03 ان احتياطي سعر الصرف عرفا انخفاضاً خلال فترة الدراسة من 01-01-2016 الى 30-03-2022 حيث سجل أدنى قيمة له ب 43463,7 مليار دولار أمريكي في جوان 2021 و كانت أكبر قيمة له ب 141065,8 مليار دولار أمريكي في جانفي 2021 بلغ مجموع الاحتياطي لفترة الدراسة 493177,6 مليار دولار أمريكي بمتوسط قدر ب 80365,8 مليار دولار أمريكي .

و يلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من 01-01-2016 الى 21 فيفري 2021 عرف انحدارا حاد و هذا راجع الى عدة أسباب من بينها ضعف الانتاج التجاري و ضعف الصادرات كما أن ضعف الاستثمار الأجنبي و غياب التمويل الخارجي للاستثمارات المحلية حيث تم تمويل هذه العجوزات عن طريق السحب من احتياطي الصرف مما أدى الى تآكل هذه الاحتياطات .

بينما عرف نسبة ثبات خلال الفترة من 21-02-2021 الى 22-03-2022 بسبب أزمة كورونا التي عرفت ترخيص للصادرات.

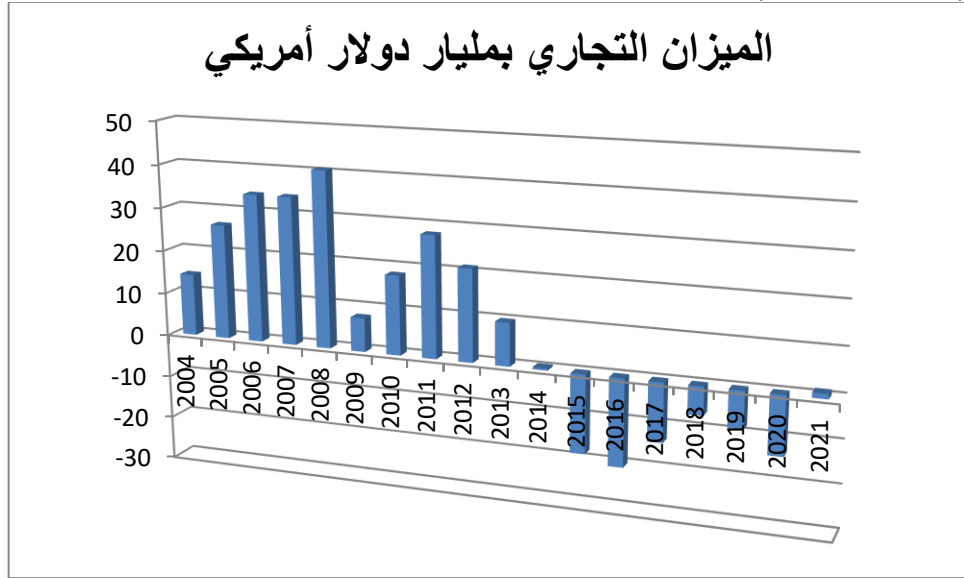
المطلب الثاني: دراسة تحليلية للميزان التجاري

1- تحليل الميزان التجاري خلال الفترة 2021-2004 :

ان لتغيرات سعر الصرف تأثيرات على مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية و من أهم هذه المؤشرات الميزان التجاري , هذا الأخير الذي يعطي صورة واضحة لقطاع التجارة الخارجية (الصادرات و الواردات) لأي بلد .

الشكل رقم 04 : الميزان التجاري

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2000-2023)



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر خلال فترة الدراسة من 2004 الى 2021 بلغ مجموع سجلات الميزان التجاري 155,86 مليار دولار أمريكي في حين وصل متوسطه 8,65 مليار دولار أمريكي . يلاحظ من خلال المنحنى البياني للميزان التجاري خلال فترة الدراسة تسجيل المراحل التالية :

المرحلة الأولى: مرحلة الفائض من 2004 الى 2008 حيث سجل أعلى قيمة له ب 40,6 مليار دولار أمريكي سنة 2008 بسبب ارتفاع أسعار المحروقات خلال هذه الفترة .

المرحلة الثانية : مرحلة عدم الاستقرار من 2009 الى 2011 سجل الميزان التجاري هبوطا حاد خلال هذه المرحلة ليصل الى 7,78 مليار دولار أمريكي سنة 2009 و هذا راجع الى الازمة العالمية التي عرفتها البنوك العالمية أزمة الرهن العقاري سنة 2008 والتي كان لها تأثير على دول العالم بصفة عامة والدول النامية بصفة خاصة ليعاود الميزان التجاري تسجيل أرقام تصاعدية مرة أخرى ليصل الى 27.94 مليار دولار أمريكي سنة 2011 .

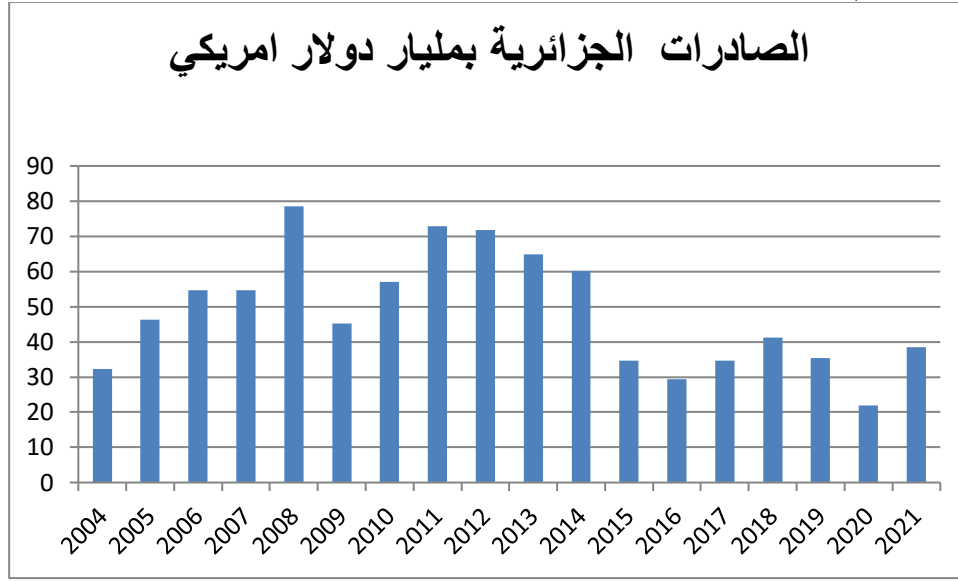
المرحلة الثالثة : مرحلة العجز من 2015 الى 2021 عرف سجل الميزان التجاري خلال هذه المرحلة تسجيل أرقام سالبة حيث بلغت أدنى قيمة له ب 20,129 مليار دولار أمريكي سنة 2016. يسجل الميزان التجاري قيم سالبة منذ سنة 2015 الى غاية 2020 و هذا راجع لعدة أسباب من بينها *التدني النسبي لأسعار النفط في الاسواق العالمية . *ضعف الصادرات خارج المحروقات. *ارتفاع نسبة الواردات.

2- تحليل الصادرات في الجزائر خلال الفترة 2004- 2021 :

تتمثل الصادرات في منتجات وطنية يتم تسويقها الى الخارج و الحصول على مقابل لهذه المنتجات تعتمد العديد من الدول في مداخيلها على ايراد هذه الصادرات.

الشكل رقم 05 : صادرات الجزائر

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2000-2023)

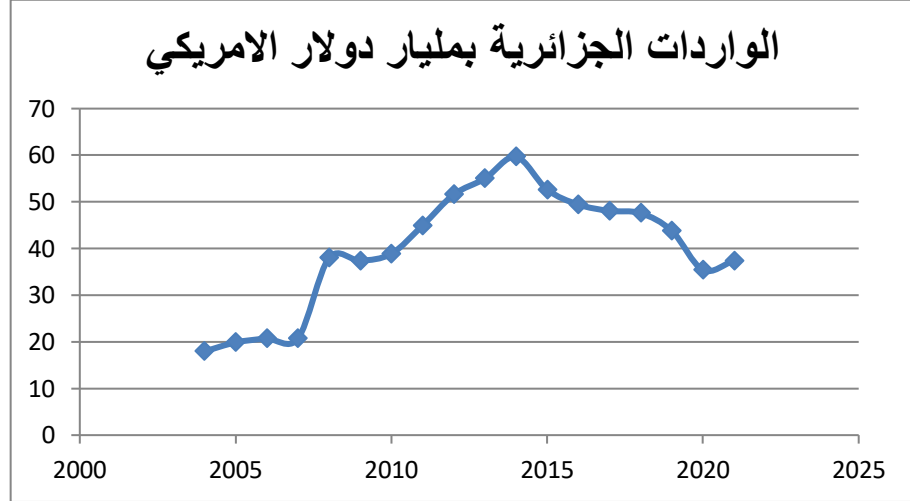


المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر
 عرفت الصادرات خلال فترة الدراسة 2004 الى 2019 تسجيل قيم موجبة حيث عرف المنحنى تذبذب بين صعود وهبوط في حيث بلغ مجموع ايرادات الصادرات 873,865 مليار دولار أمريكي ليصل متوسطها الى 48,5480556 مليار دولار أمريكي .
 شهدت مداخيل الصادرات ارتفاعا ملحوظا خلال الفترة الممتدة من 2004 الى 2008 ويرجع ارتفاع مداخيل الصادرات الى زيادة الطلب الدولي على المحروقات كون المحروقات العنصر الأساسي في صادرات الجزائر حيث سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 ب 78,59 مليار دولار أمريكي لتعرف انخفاضا محسوس سنة 2009 بقيمة 45,19 مليار دولار أي ما يعادل انخفاض بنسبة 42 % وكان هذا بسبب ازمة الرهن العقاري سنة 2008 .
 لتعرف الصادرات انتعاشا في الفترة اللاحقة من 2011 الى 2014 أي مرحلة التعافي من الازمة الدولية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي .
 لتليها مرحلة انخفاض كبيرة للصادرات لاسيما ذلك المسجل في سنة 2020 ب 21,558 مليار دولار أمريكي كأقل قيمة له خلال فترة الدراسة وهي أقل بنسبة 72 % عن أكبر قيمة و كان هذا بسبب جائحة الكورونا التي شهدها العالم .
 مسجلا في السنة الموالية (2021) ارتفاعا طفيفا ب 38,558 مليار دولار أمريكي وهذا راجع الى انتعاش الاقتصاد الدولي .

3- تحليل الواردات في الجزائر خلال الفترة 2000-2021

تعمل معظم الدول على تغطية مختلف متطلباتها عن طريق الاستيراد من الغير حيث تعتبر الواردات عنصر هاما في اقتصاد أي دولة فهي تمثل السلع والخدمات المتحصل عليها من الخارج مقابل سلع وخدمات أو مقابل ذهب أو عملات اجنبية .

الشكل رقم 06 : واردات الجزائر



المصدر : من اعداد الطالبتين بناء على معطيات تقارير بنك الجزائر
عرف منحى الواردات خلال فترة الدراسة 2004-2022 صعودا متتالي حيث بلغ مجموع الواردات 718,999 مليار دولار أمريكي بمتوسط قدر ب39,944 مليار دولار أمريكي سجلت أكبر قيمة للواردات ب59,67 مليار دولار أمريكي سنة 2014 ليعرف فيما بعد انخفاضا في السنوات اللاحقة خاصة بعد جائحة الكورونا لتصل قيمته 35,421 مليار دولار أمريكي في حين كانت أقل قيمة للواردات تلك المسجلة سنة 2004 بقيمة 17,95 مليار دولار أمريكي . ويعود سبب انخفاض فاتورة الواردات في السنوات الأخيرة الى تقليص واردات السيارات السياحية و قطع الغيار ولوازم السيارات و تشجيع الانتاج المحلي .

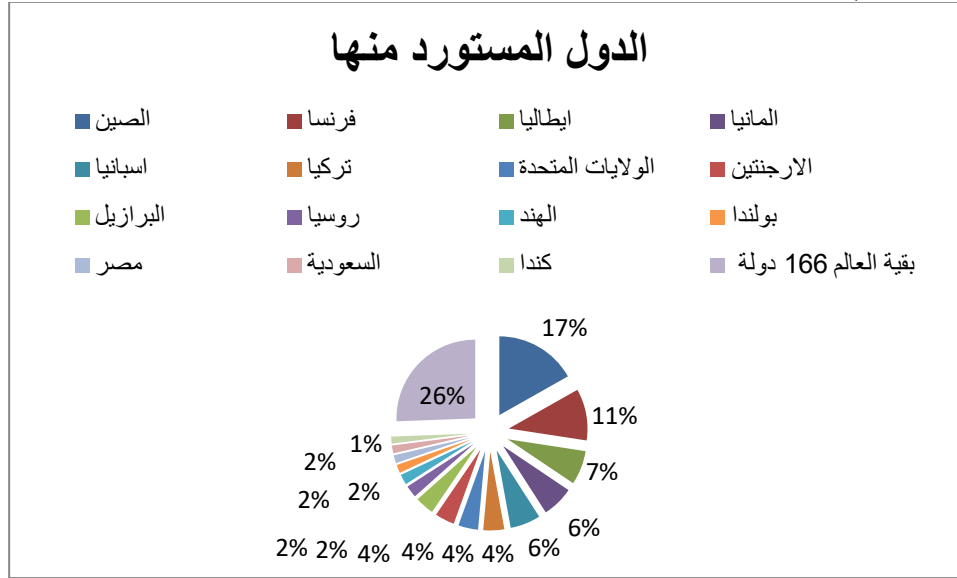
المطلب الثالث : الجزائر و تعاملاتها الدولية:

أ- المبادلات بين الجزائر الخارج :

تتعامل الجزائر في مبادلاتها التجارية مع مختلف دول العالم باعتبار السوق الجزائري سوق مفتوح وهذا بالتصدير و الاستيراد.

1- الدول التي تستورد منها الجزائر: تحرص الجزائر من حيث وارداتها على تلبية متطلباتها الداخلية و اشباع حاجياتها عن طريق الاستيراد .

الشكل رقم 07 : الدول التي تستورد منها الجزائر



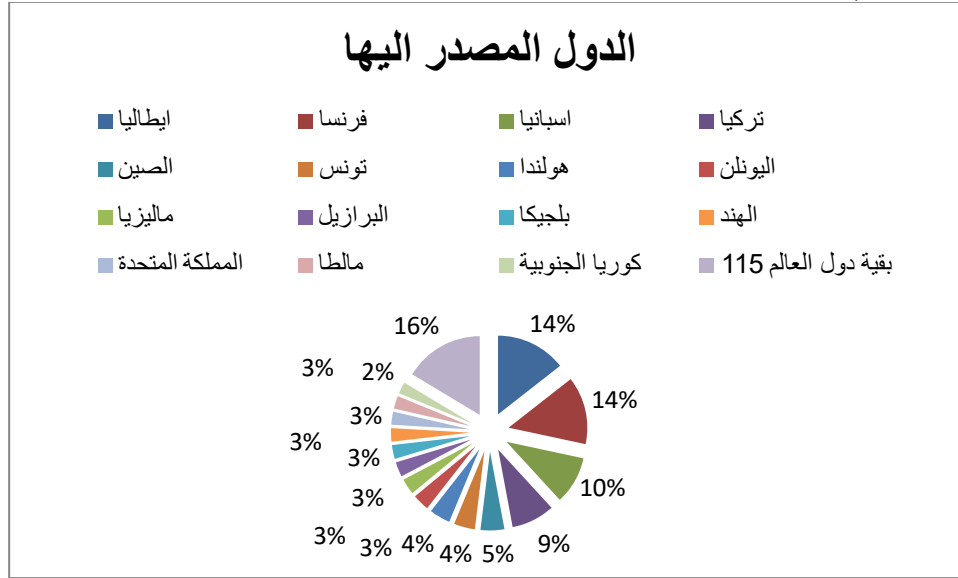
من اعداد الطالبتين بناء على معطيات احصائيات التجارة الخارجية

تركز الجزائر في معاملاتها التجارية بالدرجة الأولى على الاتحاد الاوربي في مقدمتها كل من فرنسا بقيمة 3646,3 نسبة 10,6% ثم ايطاليا وألمانيا بالإضافة الى اسبانيا بنسبة % 6,227 6,48% , على التوالي ليصل مجموع واردات الجزائر من الاتحاد الأوربي لوحده الى 10438,88مليار دولار أمريكي و هو ما يقابله 30,30% من واردات الجزائر حيث يعرف المجتمع الجزائري اقبال كبير على السلع الأوروبية و هذا لجودتها العالية رغم ارتفاع أسعارها لتليها دولة الصين في المرتبة الثانية حيث بلغت وارداتها من الصين لوحده 5782,35 مليار دولار أمريكي أي مايعادل 16,81% من مجموع الواردات الجزائرية ويرجع اقبال الجزائر على المنتجات الصينية باعتبارها منتجات منخفضة التكاليف و جودة مقبولة و بالتالي فأسعارها في متناول الافراد. في حين أن تعامل الجزائر مع الدول العربية هو شبه محدود فهو لم يتجاوز 2%. اما النسبة المتبقية فهي مقسمة على دول العالم.

2- الدول التي تصدر اليها الجزائر: تسعى الجزائر كغيرها من دول العالم الى تسويق منتجاتها عبر دول مختلفة وتعمل جاهدة على فتح اسواق جديدة لصادراتها .

الشكل رقم 08 :الدول التي تصدر اليها الجزائر

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2000-2023)



من اعداد الطالبتين بناء على معطيات احصائيات التجارة الخارجية

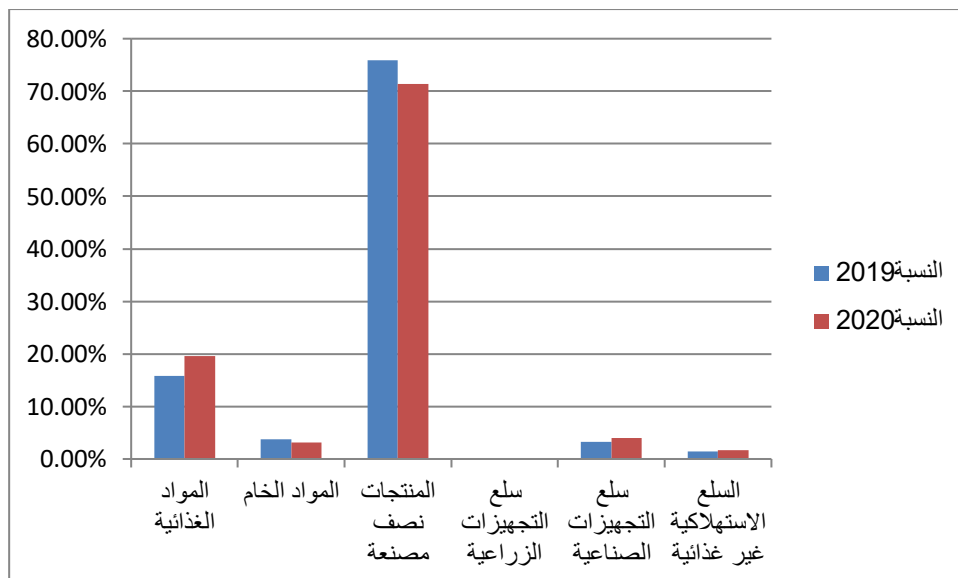
تتعامل الجزائر من حيث تسويق صادراتها مع الاتحاد الأوربي وهذا راجع الى دخول الجزائر اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي حيز التنفيذ ا منذ سبتمبر 2005 فعلى رأس القائمة نجد ايطاليا بقيمة 3444,18 مليار دولار بنسبة 14,47% تليها فرنسا بقيمة 3257,06 مليار دولار و هو ما يعادل 13,96% من مجموع صادرات الجزائر في مقدمتها الغاز الطبيعي أما النسب المتبقية فيتم تقسيمها على دول العالم .

ب- تركيبة الصادرات و الواردات الجزائرية

1- تركيبة الصادرات الاخرى:

تعتمد الجزائر في تركيبة صادراتها على المحروقات بالدرجة الأولى حيث تقدر نسبتها أكثر من 70 % من مجموع الصادرات الى جانب المحروقات هناك صادرات اخرى الا أنها بنسبة ضئيلة.

الشكل رقم 09 : تركيبة الصادرات الأخرى الجزائرية



الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

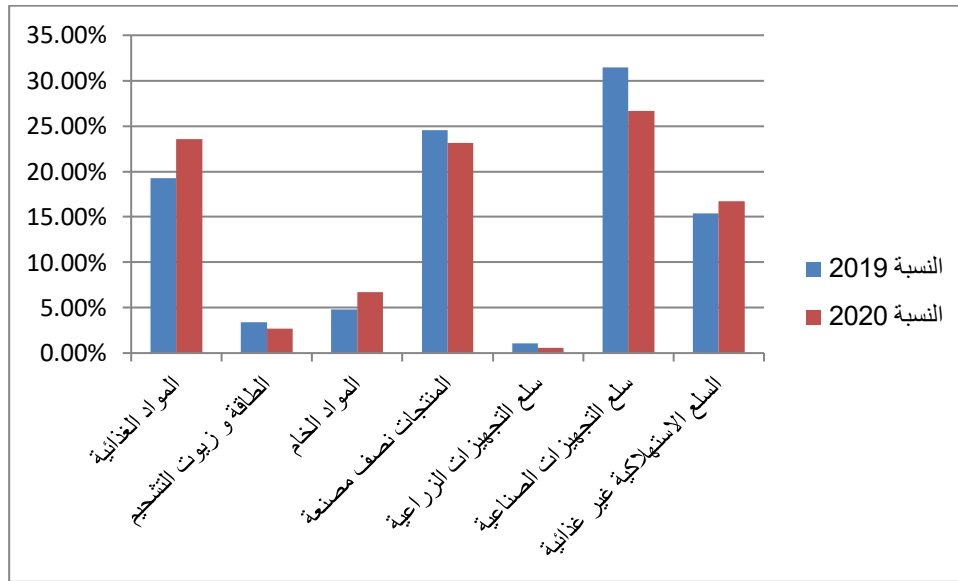
من اعداد الطالبتين بناء على معطيات احصائيات التجارة الخارجية

تعتمد الجزائر في تركيبة صادراتها الأخرى على المنتجات النصف مصنعة حيث قدرت بقيمة 1956,92 مليار دولار أمريكي محافظة على نسبة فوق 70% من اجمالي الصادرات الاخرى لتحل المواد الغذائية في المرتبة الثانية بقيمة 407,85 مليار دولار أمريكي سنة 2019 لترتفع الى 442,59 مليار دولار امريكي سنة 2020 مع هذا فهي لم تتجاوز نسبة 20% أما المواد الخام و سلع التجهيزات الصناعية لم تتجاوز نسبتها 5% لتليها في المراتب الأخيرة كل من السلع الاستهلاكية غير غذائية و سلع التجهيزات الزراعية على الترتيب .

تتمثل الصادرات خارج المحروقات في أسمدة معدنية و كيميائية أروتية, قصب الشمندر , زيوت و منتجات أخرى متحصل عليها من تقطير قطران الفحم الحجري, نشادر لا مائية أو محلولها المائي (النشادري) و الاسمنت المائي بكافة انواعه .

ب- تركيبة الواردات الجزائرية :

رغم ارتفاع أسعار الواردات الا أنها تعرف ارتفاع متواصل لتغطية الاحتياجات الداخلية للدولة .
الشكل رقم 10 :تركيبة الواردات الجزائرية



من اعداد الطالبتين بناء على معطيات احصائيات التجارة الخارجية

تتصدر سلع التجهيزات الصناعية المرتبة الأولى في الواردات بنسبة 31,48% سنة 2020 متمثلة في مراكز الهاتف للمستعملين لا سيما شبكات الهاتف الخلوية ,تليها المواد الغذائية في المرتبة الثانية متجاوزة 20% تظم منتجات الحبوب , الحليب ومنتجات صناعة الحليب .أما المرتبة الثالثة فكانت للمنتجات النصف مصنعة بنسبة 24% من اجمالي الواردات تشمل مواسير و أنابيب و أشكال خاصة بر و فيلات مجوفة من الحديد أو الصلب .ثم تأتي السلع الاستهلاكية غير غذائية رابعا ب16% متمثلة في الأدوية .الأمصال المضادة لللقاحات وأجزاء لوازم السيارات. تليها في المرتبة الخامسة المواد الخام فهي لم تتجاوز 7% تظم زيت الصويا خامات الحديد بالإضافة الى الخشب المنشور أو المقطوع طوليا في

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

حين كانت المراتب الأخيرة للطاقة و زيوت التشحيم و سلع التجهيزات الزراعية بنسبة قدرت 2,66% و 0,6% على التوالي .

المبحث الثاني: دراسة قياسية لاثر سعر الصرف على الميزان التجاري

ان تحليل ورصد تغيرات رصيد الميزان التجاري الزم التعامل القياسي لتحليل وتبيان اثر تغيرات سعر الصرف، اذ تم اعتماد منهج التكامل المتزامن كتقنية لتحليل الاثر في الامدين الطويل والقصير، وذلك باستعمال برنامج EViews12

المطلب الأول : ماهية الإقتصاد القياسي

1 - مفهوم الإقتصاد القياسي :

تعريف :

يمكن تعريف الإقتصاد القياسي بأنه ذلك العلم الذي يوضح و يهتم بقياس العلاقات الإقتصادية بين المتغيرات المختلفة و ذلك بعد صياغتها و تحويلها إلى صيغ رياضية و معادلات مستخدما بيانات حقيقية و ذلك بهدف معرفة و إختيار صحة أو خطأ تلك العلاقات المعروضة من خلال النظرية الإقتصادية , فضلا تفسير تلك العلاقات و الظواهر الإقتصادية , بالإضافة إلى وضع بعض السياسات و التنبؤ بسلوك تلك المتغيرات الإقتصادية في المستقبل سواء القريب أو البعيد . (الرزاق، 2015، صفحة 14)

2 - أغراض الإقتصاد القياسي :

1 - التحليل الهيكلي أو التركيبي (STRUTURAL ANALYSIS)

عند تقرير النموذج الإقتصادي القياسي يمكننا الحصول على قياسات كمية للعلاقات الإقتصادية المختلفة, فضلا على تسهيل مهمة المقارنة بين النظريات المهمة التي تتعلق بظاهرة إقتصادية واحدة. بعد التحليل الهيكلي واحدا من أهم الأغراض العلمية لعلم الإقتصاد القياسي , و ذلك لتسهيل مهمة فهم الظاهرة الإقتصادية في الحياة الواقعية بطريقة القياس الكمي و الإختبار للتأكد من مصداقية العلاقات بين معدل التضخم (validatingEconomicRelationships) و المثال على ذلك قياس العلاقة بين معدل التضخم (Inflation) و معدل البطالة (Unemployment), أو ما يسمى بمنحنى فيليبس (PhillipsCurve)

2 - التنبؤ (Forecasting)

تستخدم نماذج الإقتصاد القياسي للتنبؤ عن طريق تقدير نموذج قياسي من أجل التنبؤ بالقيم الكمية لمتغيرات معينة لسنوات لاحقة في المستقبل و كمثال على التنبؤ شراء المواد الأولية , و إستخدام عدد من

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

العمال الإضافيين في شركة ما يعتمد على التنبؤ بأن المبيعات سوف تزداد خلال السنتين القادمتين أو أكثر و هكذا .

3 - تقييم السياسات الاقتصادية (Policy Evaluation)

تستخدم نماذج الاقتصاد القياسي للمفاضلة و الاختيار بين السياسات الاقتصادية البديلة , إن هذه الأغراض للاقتصاد القياسي هي أعراض متداخلة مع بعضها البعض . (القرشي، 2004، صفحة 17_18)

3 - علاقة الاقتصاد القياسي بالعلوم الأخرى :

1-3 الاقتصاد القياسي و النظرية الاقتصادية :

الاقتصاد القياسي بحد ذاته هو إنعكاس كمي للنظرية الاقتصادية اللفظية . فهو لا يختلف عن النظرية الاقتصادية إلا في تقنية تعبيره عن العلاقات الاقتصادية بين الظواهر و تحويلها إلى علاقات كمية (عددية) يمكن قياسها بالتقنيات الرياضية و الإحصائية . فالتعبير اللفظية لا يمكن التعبير عنها عدديا إلا عبر تحويلها الكمي .

و بفضل هذه الأساليب و التقنيات بدأ علم الاقتصاد يتحول إلى علم دقيق و يقترب تدريجيا من العلوم الكمية الدقيقة الأخرى . لكن الفرق الجوهرى بينهما هو أن الاقتصاد القياسي يفترض وجود وجود عنصر عشوائي لا يمكن لأساليب الإحصاء و التوبوب و التحليل تحديده , بينما النظرية الاقتصادية تفترض دقة كاملة في العلاقات .

3-2 الاقتصاد القياسي والإحصاء الاقتصادي :

الاقتصاد القياسي أو القياس الاقتصادي هو تطوير للإحصاء الاقتصادي , حيث يتناول الإحصاء الاقتصادي الجانب الوصفي في الإحصاء في المجال الاقتصادي الذي يتعلق بجمع البيانات و جدولتها ومحاولة وصف التطورات الحاصلة فيها خلال فترة زمنية معينة . و اشتقاق بعض العلاقات بين متغيرات الظاهرة المدروسة بدون اللجوء إلى تقييم المتغيرات الاقتصادية .

فالإحصاء الاقتصادي علم يهتم بعملية جمع البيانات الاقتصادية باستخدام المشاهدة الإحصائية و جدولتها و عرضها ثم محاولة وصف إتجاه أو نمط تطور هذه المشاهدات خلال فترة زمنية . ويحاول أيضا التعرف على العلاقات التي تكون موجودة بين متغيرات الاقتصادية المختلفة . بهذا فهو جانب وصفي في علم الإحصاء .

بمعنى أنه لا يفسر في المتغيرات الاقتصادية , كما أنه لا يقيس معاملات العلاقات الاقتصادية . أما الإحصاء الاستدلالي فهو يتناول طرق القياس التي تستند إلى تجارب مختبرية خاضعة للرقابة بعد تثبيت العوامل المؤثرة . وبعد تكييف الطرق الإحصائية (Statistical Methods) إلى المشاكل و العلاقات الاقتصادية حيث قد تداخلت نظريات الإحصاء و الاقتصاد و الطرق الإحصائية و تحولت إلى طرق قياسية (Econometric Methods) و تهتم بالمتغيرات الاقتصادية العشوائية المحددة باستخدام العينات العشوائية .

3-3 الاقتصاد القياسي والاقتصاد الرياضي :

يمثل الاقتصاد الرياضي الجانب الكمي أو الانعكاس الكمي للعلاقات الاقتصادية التي نتناولها النظرية الاقتصادية , و لهذا فهما متطابقان فكل منهما يعكس و يقيس العلاقات الاقتصادية بصورة كمية (الاقتصاد الرياضي) و بصورة لفظية (النظرية الاقتصادية) و كلاهما علم دقيق ليس للعنصر العشوائي مكانا بينهما .

لكن الاقتصاد الرياضي لا يهتم بقياس معاملات العلاقات الاقتصادية بل يتناولها على أنها معطاة أو مستخرجة بطرق إحصائية أو قياسية . كما يوجد في هذا الأخير العنصر العشوائي . لأنه في الرياضيات

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

لا يوجد عنصر عشوائي إن كان ذلك في منحنى أو دالة , حيث لا مجال لإنحراف المشاهدات الظاهرة عن القيم المعتمدة (فالفرق بينهما إن وجد فيمثل العنصر العشوائي) . (إسماعيل و فيصل ، 2006 ، صفحة 24_25)

الإقتصاد الرياضي : يعرف الإقتصاد الرياضي بأنه : العلم الذي يستند على إستخدام الأساليب الرياضية في صياغة النظريات الاقتصادية , والتعبير عن العلاقات الاقتصادية رياضيا . بمعنى آخر , يعرف هذا العلم بأنه : عبارة عن تطويع الأساليب الرياضية في تحليل النظريات الاقتصادية , من خلال إستخدام الرموز و العلاقات الرياضية بهدف التعبير عن المشكلات الاقتصادية .

و تأسيسا على ما تقدم , يعد الإقتصاد الرياضي فرعا مهما من فروع علم الإقتصاد , كما و يعد هذا العلم أسلوبا للتحليل الإقتصادي تستخدم فيه العلاقات الرياضية و الرموز للتعبير عن المشكلات الاقتصادية (سواء أكانت على مستوى التحليل الجزئي أو الكلي) .

إن أهم مزايا إستخدام الأسلوب الرياضي في تحليل النظريات الاقتصادية يأتي :

- 1 – يستخدم لغة رياضية مختصرة و دقيقة في عرض العلاقات الاقتصادية .
- 2 – يوفر هذا الأسلوب عددا هائلا من النظريات الرياضية التي يمكن تسخيرها في تفسير العلاقات الاقتصادية (كالجبر الخطي و التفاضل و التكامل.... الخ).
- 3 – إمكانية تعامل الأسلوب الرياضي مع كثير من المتغيرات الاقتصادية والحصول على النتائج المطلوبة في آن واحد.(طمعة و محمود، 2012_1433، صفحة16)

4 – أنواع النماذج :

هناك عدة أنواع من النماذج التي يمكن تصنيفها كالآتي :

4-1 النماذج الاقتصادية الكلية و الجزئية :

أ-النماذج الاقتصادية الكلية :

وهي النماذج التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تخص الإقتصاد الكلي أي تتصل بالسلوك العام و البنية العامة للاقتصاد كالدخل القومي , الإستثمار العام.... الخ

ب-النماذج الاقتصادية الجزئية : وهي النماذج التي تتعامل مع المتغيرات الاقتصادية التي تخص الوحدات الاقتصادية الجزئية كعلاقة العرض و الطلب على سلعة معينة .

4-1 النماذج الاقتصادية الساكنة والمتحركة :

أ **النماذج الاقتصادية الساكنة**: وهي النماذج التي لا يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤثرا في تغيير قيم أحد المتغيرات الداخلة فيها , أي بدون فترة إرتداد زمني , و هذا يعني أن لكل متغير قيمة معينة في السنة التي تقع فيها , فمثلا تكون دالة الطلب الساكنة كالآتي : D_t

ب- **النماذج الاقتصادية المتحركة** : وهي النماذج التي يكون الزمن أحد متغيراتها أو مؤثرا في أحد متغيراتها , أن هذه النماذج توضح كيفية تأثير الزمن في المتغيرات الاقتصادية , و تعد هذه النماذج أكثر واقعية , فمثلا تكون دالة العرض المتحركة كالآتي :

أي أن العرض في السنة الحالية (t) تعتمد على سعر السلعة في السنة السابقة (t-1) و يسمى

المتغير الحركي بمتغير مرتد زمنيا مثل(الله س.، 2009 ، صفحة 25_26)

النموذج الإقتصادي : النموذج الإقتصادي هو مجموعة من العلاقات الاقتصادية التي توضع عادة بصيغة رياضية تأخذ صورة معادلة واحدة أو مجموعة معادلات تشرح سلوكية (Behave) أو حركة (Mechanism) هذه العلاقات التي تبين عمل إقتصاد أو قطاع معين . و ينبغي أن تتوفر في النموذج

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

الإقتصادي البساطة و العرض الواضح تسهيلا لعله جبريا و تفسيره إقتصادييا . (علاوي و الفلتاوي ، 2011_1432، صفحة 28)

5 - خطوات البحث في الإقتصاد القياسي :

يمكن ترتيب المراحل المختلفة للبحث في الإقتصاد القياسي على النحو التالي :

- 1- إكتشاف المشكلة و تحديدها .
- 2 - تحديد النموذج الرياضي لحل المشكلة .
- 3 - قياس معلومات النموذج.
- 4 - تقويم معلمات النموذج .
- 5 - إختبار مدى قدرة النموذج على التنبؤ . (محمد س.، 2010، صفحة 33)

6 - منهج التكامل المشترك (المتزامن) :

1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين: تحليل التكامل المشترك يسمح بتجديد جيد وواضح للعلاقة

الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

2- خصائص حول رتبة التكامل:

تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب: $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها " d "

مرة لجعلها تستقر، ومنه $a + bx_t \rightarrow I(d)$ حيث a و b ثابتين غير معدومين¹.

لنكن X_{1t} و X_{2t} سلسلتين متكاملتين من الرتبة " d=0 " إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

لنكن X_{1t} سلسلة متكاملة من الرتبة d_1 و X_{2t} سلسلة متكاملة من الرتبة " d_2 "، ومنه بصفة عامة نكتب:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين α, β حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما

إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى $I(0)$ وفي الحالة

العكسية تؤول إلى $I(d)$.

3- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين X_t و Y_t متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".

1. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

$$\begin{array}{l} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{array} \text{ ليكن:}$$

حيث: $\alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b)$ مع $d \geq b \geq 0$

¹Sandrine Lardic, Valérie Mignon *économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica*.paris 2002. p212.

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

ونكتب: $X_t \rightarrow CI(d, b)$

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégration).

حيث: $[\alpha_1, \alpha_2]$ هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégration).

4- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

ندرس الحالة التالية: $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$ و $[\beta, -1]$ (حيث $\beta = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$) وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من

التعيين، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج (R^2 كبير ومعاملات ذات مدلول) تتطلب استقرارية السلاسل في انحدار مباشر لـ Y_t على X_t لما: $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$ استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير مجد، لأن العلاقة الموضحة بانحدار Y_t على X_t غير حقيقية وتتجم ببساطة عن علاقة بين الاتجاهين (Deux Tendances).

فالمشكل إذا هو جهة استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهو الهدف من النموذج (ECM)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج ساكن (Statique) $\beta_1 \Delta X_t$ ونموذج ديناميكي $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$ ويمكن كتابة العلاقة:

$$\begin{matrix} \Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1}) \\ I(0) \quad I(0) \quad I(0) \end{matrix}$$

ومن خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (ECM) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) المدى القصير، المعامل β_2 (الذي يجب أن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد (Forced Rappel) نحو التوازن في المدى الطويل.

-تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين:

- وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك.

- وجود عدة أشعة إدماج.

1- في حالة وجود شعاع إدماج وحيد نطبق طريقة Angel&Granger، والتي تتم على مرحلتين:

-المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بـ: MCO وحساب البواقي.

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

-المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بـ: MCO .

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل γ_1 يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن، ويجب أن يكون سالبا.

2- في حالة وجود عدة أشعة إدماج، تكون طريقة Angel&Granger غير مجدية والحساب بطريقة المربعات الصغرى غير فعال، وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح الخطأ الشعاعي.

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

المطلب الثاني: تقييم سعر الصرف على رصيد الميزان التجاري (2000-2023)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين سعر الصرف ممثلاً في tch والميزان التجاري bc وتحليل وتفسير درجة التأثير.

أولاً: تعيين النموذج ودراسة الاستقرار

تتسم الإشارة إلى المتغيرات كالآتي:

-المتغير التابع: وهو رصيد الميزان التجاري وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات بنك الجزائر وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2023)، ويرمز له بـ bc .

-المتغير التفسيري: والمتمثل في:

سعر الصرف ب TCH : وهو معامل التبادل في المبادلات من وإلى الخارج ويرمز لها بالرمز TCH ، حيث لها تأثير ايجابي على رصيد الميزان التجاري يمكن صياغة الشكل الدالي للنموذج كالتالي:

$$(TCH)/bc=$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$bc_i = \beta_0 + \beta_1 TCH_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

(β_0, β_1) : معاملات المتغيرات المفسرة.
يمثل عدد المشاهدات.

ثانياً: دراسة الاستقرار عن طريق الاختبارات الاحصائية

عند دراسة استقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هي السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق اختبارين PP , ADF . ويمكن طرح الفرضيات التالية:

-بالنسبة للسلسلة $(LTCH)$:

H_0 : السلسلة $(LTCH)$ غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

H_1 : السلسلة $(LTCH)$ مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

-بالنسبة للسلسلة (bc) :

H_0 : السلسلة (bc) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

H_1 : السلسلة (bc) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (0): نتائج اختبار ADF عند المستوى والفرق الأول على المتغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5%

		Atlevel	
		L TCH	Bc
WithConStant	t-Statistic	1.7859	-4.4728
	Prob.	0.9992	0.0839

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر (2000-2023)

WithConStant& rend	t-Statistic	-1.1608	4.4895
	Prob.	0.8860	0.0649
		n0	n0
WithoutConStant& Trend	t-Statistic	7.2055	-4.1460
	Prob.	1.0000	0.0704
Atdeffrence			
		d(L TCH)	d(bc)
WithConStant	t-Statistic	-3.8546	5.0968
	Prob.	0.0113	0.0015
WithConStant& rend	t-Statistic	-5.0137	4.8512
	Prob.	0.0055	0.0092
WithoutConStant& rend	t-Statistic	-0.0181	-5.3454
	Prob.	0.0096	0.0000

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews 12 يتبين من خلال الجدول اعلاه وحسب اختبار ديكي فولر أن كل قيم "تأو" المحسوبة للسلاسل عند المستوى اقل من الجدولية اي $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$ حيث ان كل الاحتمالات pro كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05.

غير انه عند اختبار الفروقات الأولى تبين ان السلاسل مستقرة، حيث ان $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$ والقيم الاحتمالية كانت اقل من 0.05. الجدول رقم (0): نتائج اختبار، PP عند المستوى على متغيرات الدراسة عند درجة معنوية 5%:

		L TCH	Bc
WithConStant	t-Statistic	4.8994	-2.8837
	Prob.	1.0000	0.5486
WithConStant& Trend	t-Statistic	-0.7853	0.0681
	Prob.	0.9468	0.1676
WithoutConStant& Trend	t-Statistic	8.1909	-3.0049
	Prob.	1.0000	0.0551
At first defference			
		d(L TCH)	d(bc)
WithConStant	t-Statistic	-3.8540	-5.7530
	Prob.	0.0114	0.0003
WithConStant& Trend	t-Statistic	-8.8965	-5.7911
	Prob.	0.0000	0.0015

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

WithoutConStant& Trend	t-Statistic	-1.0510	-6.0065
	Prob.	0.0017	0.0000

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews 12

يتضح من اختبار ppp لكل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال ان كل الاحتمالات pro

كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين انها استقرت عند الفروقات الأولى حيث $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$ ، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل اليه من خلال اختبار ديكي فولر.

المطلب الثاني: دراسة السببية وتقدير النموذج

أولاً: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الاختبار على اساس احتمال الفرضية، حيث اذا توفر احتمال الفرضية $pro > 0.05$ عندها نقول انها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخلص النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم (0): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغير المفسر (اختبار

سببية GRANGER لمتغيرات النموذج)

الفرضيات	$F_{cal} (F_{iSh})$	Probabilité	اختبار الفرضية
bc لا تسبب TCH	0.57777	0.0073	مرفوضة
TCH لا تسبب bc	0.35989	0.0057	مرفوضة

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews 12

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه أن المتغير الداخل في النموذج يسبب في المتغير التابع حسب انجل جرانجر، في حين ان اختبار السببية ان هناك سببية عكسية بين المتغير التابع والمتغير المستقل حيث ان $pro < 0,05$ وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية h_0 والتي مفادها ان المتغير المستقل لا يسبب في المتغير التابع.

ثانياً: تقدير معلمات النموذج

سيتم تقدير النموذج الموالي وتوضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

$$bc_i = \beta_0 + \beta_1 TCH_i$$

1- اختبار علاقة التكامل المتزامن (طويل الأجل) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (قصير الأجل)

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرار وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

1-1- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقاً من بواقي المعادلة الاصلية التي يتم الحصول عليها من خلال مخرجات Eviews 12 كالتالي:

$$bc_i = 0,224 + 0,0125TCH$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة ، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار ADF للبواقي E موضحة في الجدول التالي: الجدول رقم (0): نتائج اختبار ديكي- فولار ADF للبواقي E

	<u>At Level</u>	
		E
With ConStant	t-Statistic	-7,2490
	Prob.	0,0000
With ConStant& Trend	t-Statistic	-6,8141
	Prob.	0,0004
Without ConStant& Trend	t-Statistic	-6,9331
	Prob.	0,0000

المصدر: اعداد الطالبتين بناء على مخرجات Eviews 12

وعند مقارنة $t_{\hat{\phi}_1}$ القيمة المحسوبة بالقيمة المجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن: $t_{\hat{\phi}_1} < t_{tab}$ وتعني إلى رفض الفرضية h_0 ، ومنه نشير بأن سلسلة E مستقرة عند المستوى.

إذن السلسلة السابقة متكاملة متزامنة وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL – GRANGER.

2-1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقديم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل وقرانجر (1988) كالاتي:
المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$bc = 0,224 + 0,0125L_tch$$

$$(0,048) \quad (0,0312)$$

$$R^2 = 0,72$$

$$Sig(f) = 0,024$$

$$DW = 1,70$$

نتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

الفصل الثاني: تحليل اثر سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر

(2000-2023)

$$\text{SATISFER } E=bc -0,224 - 0,0215L_{tch}$$

المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير.

$$D_{coii}=0,371 +0,302DL_{tch}-1,22 E(-1)$$

$$(0,000) \quad (0,000)(0,000)$$

$$R^2=0,853$$

$$\text{SIG } (f)= 0,041$$

$$\text{DW}= 1,70$$

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويًا مختلف عن الصفر عند مستوى $\alpha = 5\%$ حيث ان $\text{pro}=0.0000 < 0,05$ وبالتالي المعادلة مقبولة. وعليه يوجد علاقة في الاجل الطويل بين المتغير المستقل الداخل (سعر الصرف) في النموذج والمتغير التابع " رصيد الميزان التجاري".

ثالثا: التفسير الاقتصادي والاحصائي (طويل الأجل)

1-التفسير الاقتصادي: سيتم الاشارة فقط إلى المعنوية في الامد الطويل اختصارا لا حصرا، ويلى بيانها كالتالي:

- معامل سعر الصرف $TCH\alpha_1$: تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة عكسية بين TCH و bc حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة - دولار أمريكي - من شأنه أن يحسن رصيد الميزان التجاري بـ: 1,25%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا.

2-التفسير الاحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كما يلي:
أ-المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EViews ان نموذج التكامل المترامن في الامد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر F_T حيث بلغت احتماليتها $\text{pro}(f)=0,024 < 0,05$ ، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد $R^2=0,72$ وهذا ما يدل على ان للمتغير التفسيري اثر في تفسير المتغير التابع BC بنسبة 72%.

كما يظهر ان نموذج تصحيح الخطأ ايضا هو الاخر كان معنويًا حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغير التفسيري في الاجل القصير نسبة 3,85%، حيث بلغت قيمة الاحتمالية لمعامل فيشر 041,0 وهي اقل من 5%.

ب-المعنوية الجزئية: يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الاجل الطويل والاجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95%، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0,05، وتتضح من خلال التالي:

معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل

$$\text{Pro}(\alpha_1)= (0,048) < 0,05$$

$$\text{Pro}(\alpha_2)= (0,0312) < 0,05$$

معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير

$$\text{Pro}(\alpha_1)= (0,000) < 0,05$$

$$\text{Pro}(\alpha_2)= (0,000) < 0,05$$

- خلاصة الفصل الثاني:

- ان تحقيق التوازن في الميزان التجاري أرهن تلك الفوائض التي تحققها عمليات الصادرات على الواردات في ظل ثبات و تغير أسعار الصرف التي تعرف تذبذبا في كل حين . وان الجزائر كغيرها من الدول فان مبادلاتها التجارية و بالأحرى توازن ميزانها التجاري رهن تغيرات سعر الصرف و رغم محاربة الدولة تحسين حجم المبادلات مع الخارج (من و الى) فان لصدمات معامل المبادلات الأثر البليغ في تحقيق التوازن و الدافعية للمبادلات في غيره و التغيرات الدالة القياسية عن نتائج شبه فرضية وافقت النظرية الاقتصادية هناك علاقة عكسية بين TCH و bc حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة – دولار أمريكي - من شأنه أن يحسن رصيد الميزان التجاري بـ: 1,25%، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلا لكن متوسط التأخير في الأجل الطويل.

سعر الصرف هو الوحدات التي يتم تبادلها من عملة وطنية بوحدة واحدة من عملة دولة أجنبية وبالتالي فسعر الصرف عنصر هام في تنشيط التجارة الخارجية باعتباره أداة ربط بين اقتصاديات العالم . و في هذا الإطار و نظرا للعلاقة الوطيدة بين سعر الصرف و الميزان التجاري حاولنا من خلال هذه الدراسة الاجابة على اشكالية مدى تأثير سعر الصرف على وضعية الميزان التجاري الجزائري حيث تميزت صادرات هذه الأخيرة بسيطرة المحروقات على أكبر نسبة ليصبح بذلك الميزان التجاري تابع للمحروقات يرتفع بارتفاعها وينخفض بانخفاض أسعارها في المقابل تعرف الواردات الجزائرية ارتفاعا متتالي بالرغم من تأثيرها على الميزان التجاري .

النتائج المتواصل إليها :

تتمثل أهم نتائج الدراسة فيما يلي :

- حقق الميزان التجاري قيم فائضة في السنوات الأولى للدراسة و هذا راجع الى ارتفاع أسعار صادرات المحروقات .
- اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على عوائد صادرات المحروقات.
- ان انخفاض أسعار المحروقات على مستوى العالم له تأثير على رصيد الميزان التجاري فقد عرف تسجيل عجز في السنوات الأخيرة .
- ارتفاع فاتورة الواردات خاصة المنتجات الصناعية رغم ارتفاع أسعارها .
- يحتل الاتحاد الأوروبي المرتبة الأولى في المعاملات التجارية الخارجية للجزائر .
- رغم السياسة المتبعة من طرف الجزائر في تخفيض قيمة الدينار مقابل الدولار و الأورو قصد تشجيع صادراتها و تخفيض قيمة الواردات الا أنها لم تحقق النتائج المطلوبة .

اختبار الفرضيات :

النتائج القياسية في الجزء التطبيقي جملة من النتائج نذكرها:

- ان سعر الصرف لا يزال يشكل هاجس لتلك المعاملات مع الخارج، حيث بلغ حجم التأثير درجة متوسطة، وبلغت قيمتها 2% في الأجل الطويل، وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى.
- لم يستجب سعر الصرف الموافقة للنظرية الاقتصادية مع الميزان التجاري اذ يسجل علاقة طردية في الأجل القصير ، ويسجل معامل تصحيح الخطأ ecm قيمة ذات دلالة معنوية وسالبة توجي الى استرجاع التوازن بعد 9 اشهر وهي مدة كفيلة لتوطيد حجم المبادلات وتوسيع شبكة المبادلات وهو ما يثبت عدم صحة الفرضية الثانية.

الاقتراحات :

- في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج نوجز أهم التوصيات فيما يلي:
- العمل على تنويع الصادرات و بالأخص الصادرات المصنعة و عدم الاعتماد الكلي على صادرات المحروقات.
- تقليل حجم الواردات بالتغاضي عن السلع الكمالية و العمل على تشجيع الانتاج المحلي و تطويره مما يؤدي الى تخفيض العجز في الميزان التجاري .
- العمل على اعطاء أهمية كبيرة لسعر الصرف .
- ضرورة الاهتمام بادراه أسعار صرف العملة .

أفاق الدراسة :

ان موضوع سعر الصرف و الميزان التجاري من المواضيع المهمة و المتشعبة و لمواصلة المسار البحثي نقترح بعض المواضيع منها :

- تأثير سعر الصرف على الواردات .
- الميزان التجاري الجزائري .

جدول 1 تغيرات سعر الصرف بالدولار الأمريكي و الأورو

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الأورو	دولار أمريكي	السنوات
69,9822	75,3428	2000
68,9093	77,8196	2001
83,4505	79,7234	2002
91,2671	72,6128	2003
98,9504	72,6137	2004
87,0176	73,3799	2005
93,7545	71,1582	2006
98,3302	66,8299	2007
100,2749	71,1826	2008
104,7798	72,7309	2009
103,4953	73,9437	2010
106,5322	76,0563	2011
102,9469	78,1025	2012
106,893	78,1524	2013
107,0538	87,9039	2014
117,0575	107,1317	2015
116,3743	110,5274	2016
137,4883	114,9327	2017
135,3836	118,2906.	2018
133,6256	119,1596	2019

جدول 2 الميزان التجاري

الوحدة: مليار دولار أمريكي

الواردات	الصادرات	الميزان التجاري	السنوات
17,95	32,22	14,27	2004
19,68	46,33	26,47	2005
20,68	54,74	34,06	2006
20,68	57,74	34,06	2007
37,99	78,59	40,6	2008
37,4	45,19	7,78	2009
38,89	57,09	18,21	2010
44,94	72,88	27,94	2011
51,569	71,736	21,16	2012
54,987	64,867	9,88	2013
59,67	60,129	0,459.	2014
52,649	34,565	18,083-	2015
49,437	29,309	20,129-	2016
48,076	34,569	13,506-	2017
47,589	41,115	6,474-	2018
43,806	35,312	8,496-	2019
35,421	21,925	13,496-	2020
37,405	38,558	1,153	2021

جدول 3 احتياطي سعر الصرف

الوحدة: مليار دولار أمريكي

التاريخ	احتياطي سعر الصرف
جانفي 2016	141 065,8
فيفري 2016	138 239,8
مارس 2016	137 666,9
أفريل 2016	135 499,3

132 766,3	ماي 2016
128 990,6	جوان 2016
126 809,7	جويلية 2016
124 284,3	اوت 2016
121 857,6	سبتمبر 2016
118 622,6	اكتوبر 2016
116 126,6	نوفمبر 2016
114 137,9	ديسمبر 2016
112 448,7	جانفي 2017
109 912,6	فيفري 2017
108 495,5	مارس 2017
107 988,4	افريل 2017
107 113,5	ماي 2017
106 291,7	جوان 2017
105 844,7	جويلية 20 17
103 433,3	اوت 2017
102 400,3	سبتمبر 2017
99 443,8	اكتوبر 2017
98 330,8	نوفمبر 2017
97 332,3	ديسمبر 2017
97 964,2	جانفي 2018
95 462,0	فيفري 2018
94 529,4	مارس 2018
92 964,2	افريل 2018
90 634,1	ماي 2018
88 608,8	جوان 2018
88 307,9	جويلية 2018
87 199,0	اوت 2018
86 080,9	سبتمبر 2018
84 009,9	اكتوبر 2018
82 121,3	نوفمبر 2018
79 882,1	ديسمبر 2018
78 241,0	جانفي 2019
75 841,7	فيفري 2019
74 042,4	مارس 2019
72 592,8	افريل 2019
70 353,5	ماي 2019
69 732,3	جوان 2019
66 685,9	جويلية 2019

65 789,5	اوت 2019
65 022,3	سبتمبر 2019
64 923,8	اكتوبر 2019
63 820,5	نوفمبر 2019
62 755,8	ديسمبر 2019
61 882,8	جانفي 2020
60 614,5	فيفري 2020
58 925,0	مارس 2020
58 101,3	افريل 2020
56 405,6	ماي 2020
54 794,6	جوان 2020
54 894,8	جويلية 2020
53 920,1	اوت 2020
51 216,1	سبتمبر 2020
49 760,6	اكتوبر 2020
49 354,5	نوفمبر 2020
48 167,3	ديسمبر 2020
46 817,4	جانفي 2021
45 521,8	فيفري 2021
44 322,9	مارس 2021
44 326,5	افريل 2021
44 692,4	ماي 2021
43 463,7	جوان 2021
43 787,7	جويلية 2021
46 224,7	اوت 2021
44 723,6	سبتمبر 2021
45 290,0	اكتوبر 2021
45 692,2	نوفمبر 2021
45 295,7	ديسمبر 2021
45 415,5	جانفي 2022
45 588,2	فيفري 2022

جدول 4 الدول التي تستورد منها الجزائر

النسبة	القيمة	الدول المستورد
16,81%	5782,35	الصين
10,60%	3646,3	فرنسا

7%	2424,79	ايطاليا
6,48%	2228,59	المانيا
6,22%	2139,2	اسبانيا
4,30%	1478,43	تركيا
4,07%	1400,98	الولايات المتحدة
4,02%	1384,04	الارجنتين
3,89%	1336,36	البرازيل
2,49%	857,99	روسيا
2,13%	731,88	الهند
1,69%	579,86	بولندا
1,63%	559,55	مصر
1,61%	552,57	السعودية
1,44%	494,52	كندا
25,57%	8794,24	بقية العالم 166 دولة
99,95%	34391,64	المجموع الكلي

جدول 5 الدول التي تصدر اليها الجزائر

الحصة النسبية	القيمة	الدول المصدر اليها
14,47%	3444,18	ايطاليا
13,96%	3257,06	فرنسا
10%	2341,37	اسبانيا
8,91%	2121,44	تركيا
4,89%	1164,82	الصين
4,34%	1032,74	تونس
4,31%	1025,93	هولندا
3,45%	821,34	اليونان
3,27%	778,66	ماليزيا
3,05%	726,98	البرازيل

2,86%	680,46	بلجيكا
2,76%	656,42	الهند
2,68%	636,78	المملكة المتحدة
2,63%	627,03	مالطا
2,41%	573,35	كوريا الجنوبية
16,42%	3908,03	بقية دول العالم 115
100%	23796,59	المجموع الكلي

الوحدة: مليون دولار أمريكي

جدول 6 تركيبة صادرات الجزائر

صادرات 2020		صادرات 2019		البيان
النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	
19,62%	442,59	15,81%	407,85	المواد الغذائية
3,17%	71,52	3,72%	95,95	المواد الخام
71,43%	1611,18	75,84%	1956,92	المنتجات نصف مصنعة
0,01%	0,32	0,01%	0,25	سلع التجهيزات الزراعية
4,03%	90,81	3,22%	82,97	سلع التجهيزات الصناعية
1,73%	39,06	1,41%	36,42	السلع الاستهلاكية غير غذائية
100%	2255,49	100,00%	2580,36	المجموع

جدول 7 واردات الجزائر

الوحدة : مليار دولار أمريكي

واردات 2020	واردات 2019
-------------	-------------

البيان	الدولار الأمريكي	النسبة	الدولار الأمريكي	النسبة
المواد الغذائية	8072.27	19.25	8094.91	23.54%
الطاقة و زيوت التشحيم	1436.23	3.42	915.35	2.66%
المواد الخام	2012.23	4.8	2299.42	6.69%
المنتجات نصف مصنعة	10297.52	24.56	7967.61	23.17%
سلع التجهيزات الزراعية	457.7	1.09	205.94	0.60%
سلع التجهيزات الصناعية	13202.4	31.48	9157.73	26.63%
السلع الاستهلاكية غير غذائية	6455.77	31.48	5750.68	16.72%
المجموع	41934.12	100%	34391,64	100%

قائمة المصادر والمراجع

- أبو بكر خالد، و عبد الكريم دبار. (2017 2018). أثر تقلبات أسعار البترول على الميزان التجاري الجزائري للفترة 1990_2017. الجزائر_ الوادي : جامعة الشهيد حمه لخضر .
- أحمد سمير أو الفتوح. (بلا تاريخ). مؤسسات و نظم التجارة الدولية.
- إسماعيل و، &، فيصل م. (2006). أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي. الأردن _ عمان : دار الأهلية للنشر و التوزيع.
- الرزاق م. ح. (2015). الإقتصاد القياسي الأسس النظرية و التطبيقات SPSS. الوادي : دار الجامعة .
- السيفو و. إ. &، فيصل م. (2006). أساسيات الإقتصاد القياسي التحليلي. الأردن _ عمان : دار الأهلية للنشر و التوزيع.
- العمري سبيليا. (2019_ 2020). أثر تقلبات سعر الصرف في التضخم و الميزان حالة الجزائر دراسة قياسية للفترة 1980_ 2018. الجزائر _ البويرة: جامعة أكلي محند أو الحاج.
- الفرقان خ. &، راند ع. (s.d.). مبادئ الإقتصاد.
- القايمي عبد الكريم، و نور مصطفى و. (2016_2017). أثر السياسة المالية على سعر الصرف دراسة حالة الجزائر 1990_2015). تيارت: مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر. تخصص : مالية.
- القريشي، د. م. (2004). مقدمة في الإقتصاد القياسي. الوراق للنشر و التوزيع.
- الله ز. ح. (2004). العلاقات الإقتصادية و النقدية الدولية. مصر : دار الجامعة الجديدة .
- الله س. ف. (2009). الإقتصاد القياسي. الأردن _ عمان : دار اليازوني العلمية للنشر و التوزيع .
- الله ل. ج. &، بورورو م. (2019_ 2020). محددات سعر الصرف اليورو في الجزائر دراسة قياسية. 2001_2018 جيجل : جامعة محمد الصديق بن يحيى _ جيجل.
- المراحي بشير. (2015_ 2016). تحليل محددات سعر الصرف للدينار الجزائري المقاربة النقدية لفرانكل كنموذج (1994_ 2010). وهران: جامعة وهران 2.

المشهداني، خ. &، رائد، ع. (s.d.). مبادئ الإقتصاد دار الأيام.

أويابة صالح. (2011_2010). أثر التغيير في سعر الصرف على التوازن الإقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990_2009).
غرداية: المركز الجامعي بغرداية.

آيت محمد سمير. (2006_2005). سعر الصرف وتسوية المدفوعات في الجزائر. قالمة: جامعة 08 ماي قالمة.

بسام الحجار. (2003). العلاقات الإقتصادية الدولية . لبنان : المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع.

بلوفة إيمان، و علاء الدين قادري . (2023). أثر تغيرات أسعار الصرف الجزائري على الميزان التجاري دراسة قياسية للفترة
(2000_2019). مجلة الابتكار و التسويق المجلد 10/ العدد 01 ، 171_154.

بلوفة إيمان، و علاء الدين قادري. (2023/01/26). أثر تغيرات أسعار صرف الدينار الجزائري :دراسة قياسية للفترة
(2000_2019). مجلة الابتكار و التسويق المجلد 10/العدد : 01 ، 171_154.

بوداوي سليمة. ((2013_2012)). محاولة نمذجة سعر الصرف الدولار/أورو دراسة قياسية (2010_2000). الجزائر: جامعة
الجزائر 3.

بوزيان نسرين، و لندة وناس. (2023_2022). أثر إجراءات السياسة التجارية على الميزان التجاري (2000_2022). تبسة:
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي .

تمار أمين. (2023_1444). سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي الطبعة الأولى. دار الصفاء للنشر و التوزيع .

جميل محمد خالد. (2014_1435). أساسيات الإقتصاد الدولي الطبعة الأولى. الأكاديميون للنشر و التوزيع .

حمدي عبد العظيم. (بلا تاريخ). الإصلاح الإقتصادي في دول العربية بين سعر الصرف و الموازنة العامة . مصر _ القاهرة: دار
الزهراء الشرق 116 م شارع محمد فريد القاهرة ت 329192 .

خالد أحمد فرحان المشهداني، و رائد أحمد. (2013_2012). مبادئ الإقتصاد . دار الأيتام للنشر و التوزيع .

خلف، ف. ح. (2022). العلاقات الإقتصادية الدولية. الورق للنشر و التوزيع .

دكتور جميل محمد خالد. (2014_1435). أساسيات الإقتصاد الدولي الطبعة الأولى . الأكاديميون للنشر و التوزيع.

دكتور سامي فخري نعمة. (بلا تاريخ). العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و إنعكاساتها على ميزان المدفوعات . دار
البيازوني العلمية للنشر و التوزيع .

دكتور محمد عبد الحليم. (2019). العلاقات الإقتصادية الدولية الطبعة الأولى . دار الفكر الجامعي.

زينب عوض الله. (بلا تاريخ). الإقتصاد الدولي نظرة عامة بعض القضايا. الإسكندرية _ مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر 38 س
سويتز _ الأرابطة _ الإسكندرية 99.4828.

سلمى د. (2015_2014). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري و سبل علاجها "دراسة حالة الجزائر". بسكرة.

طاوش نورة، و ميمونة جربوب . (2022 /2023). فعالية سياسة سعر الصرف في تحقيق المستوى المطلوب من النمو الإقتصادي
دراسة حالة الجزائر خلال الفترة (2000_2020). تيلرت : مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة
المالية و المحاسبة تخصص مالية و بنوك.

طمعة ح. ي. &، محمود ح. (2012_1433). إقتصاد قياسي. الأردن _ عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة.

عادل أحمد حشيش، و محمود شهلبي مجدي . (2003). أساسيات الإقتصاد الدولي . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.

عبد العزيز برنه. (2016_11_02). تقلبات أسعار الصرف و انعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر خلال فترة (1999-2014). ورقلة : جامعة قاصدي مرباح .

عدة مصطفى، و عبد القادر بن عامر. (2018_2017). أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة حالة(2016_1990). تيارت: جامعة ابن خلدون _تيارت_.

عربية يوسف. (بلا تاريخ).

عرفات تقي الحسني. (1999). التمويل الدولي . الأردن: دار المجد لاوي.

علاوي ك، &، الفلتاوي ك. (2011_1432). القياس الإقتصادي النظرية و التحليل .الأردن :دار الصفاء للطباعة للنشر و التوزيع.

فليح حسن خلف. (بلا تاريخ). العلاقات الإقتصادية الدولية . دار الورق للنشر و التوزيع.

فليح حسن خلق. (بلا تاريخ). العلاقات الإقتصادية الدولية.

فليح حسن خلق. (بلا تاريخ). العلاقات الدولية.

قداري أسماء، و أمينة خياطي. (2019_2018). دراسة أثر بعض التغيرات الإقتصادية على سعر الصرف في الجزائر باستخدام نموذج ARDL في الفترة (2017_1980) . تيارت: مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص : إدارة مالية.

كايد م. أ. (s.d.). الإدارة المالية الدولية .

محمد أحمد الكايد. (بلا تاريخ). الإدارة المالية الدولية و العالمية . دار كنوز المعرفة.

محمد أحمد كاید. (بلا تاريخ). الإدارة المالية الدولية.

محمد زكي شافعي. (بلا تاريخ). مقدمة في العلاقات الإقتصادية الدولية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة و النشر .

محمد محمذ هير الدكاش. (2016). مدى إنعكاس سعر الصرف الحقيقي لليرة السورية على التوازن الإقتصادي الكلي دراسة قياسية (2010_1990). دمشق_سوريا: جامعة دمشق.

محمد يونس عبد الحلیم. (بلا تاريخ). العلاقات الإقتصادية الدولية . دار الفكر الجامعي.

محمد ب. (2019_2020). أثر سعر الصرف على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض الدول العربية خلال الفترة 1990_2016. أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث الشعبة : علوم إقتصادية / التخصص :دراسات إقتصادية و مالية.

محمد س. (2010). الإقتصاد القياسي ممدخل في إتخاذ القرارات .(مصر الإسكندرية : دار المطبوعات الجامعية .

محمود يونس. (2007). إقتصاديات دولية . مصر : الدار الجامعية الإسكندرية.

مسعود محنطة. (بلا تاريخ). دروس في المالية الدولية . الساحة المركزية بن عكنون _البليدة_ : ديوان المطبوعات الجامعية رقم النشر : 5425 رقم الترتيب في المكتبة الجامعية (215_4_15).

مصطفى يوسف كافي. (بلا تاريخ). مبادئ العلوم الإقتصادية . دار الحامد.

ناسف، إ. ع. (s.d.). مبادئ الإقتصاد الكلي .دار الجامعة الجديدة .

الجرائد و المنشائر الرسمية

بنك الجزائر التقرير السنوي 2008 سبتمبر 2009
بنك الجزائر التقرير السنوي 2010 جويلية 2011
بنك الجزائر التقرير السنوي 2011 اكتوبر 2012
بنك الجزائر التقرير السنوي 2012 نوفمبر 2013
بنك الجزائر التقرير السنوي 2013 نوفمبر 2014
بنك الجزائر التقرير السنوي 2014 نوفمبر 2015
بنك الجزائر التقرير السنوي 2015 نوفمبر 2016
بنك الجزائر التقرير السنوي 2016 سبتمبر 2017
بنك الجزائر التقرير السنوي 2018 ديسمبر 2019
بنك الجزائر التقرير السنوي 2019 ديسمبر 2020
بنك الجزائر التقرير السنوي 2020 ديسمبر 2021
بنك الجزائر التقرير السنوي 2021 ديسمبر 2022
بنك الجزائر التقرير السنوي 2022 سبتمبر 2023
احصائيات بنك الجزائر

المخلص

تهدف الدراسة الموسومة بـ "أثر سعر الصرف في تحسين وضع الميزان التجاري" إلى تحليل تطورات تركيبات الميزان التجاري (الصادرات و الواردات) و كذا سعر الصرف و محاولة قياس اثر التغيير في سعر الصرف على الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2023) اثبتت النتائج الى ضعف الاثر في الأجل الطويل .

Abstract

The study, titled "The impact of the exchange rate on improving the position of the trade balance," aims to analyze the developments in the components of the trade balance (exports and imports) as well as the exchange rate, and attempt to measure the impact of the change in the exchange rate on the trade balance in Algeria during the period (2000-2023). It has been proven that The .results are weak in the long term